

موظفين أجانب تستخدمهم بالبريد كمنفعة عامة
١٦ - يتصرف جلالة ملك بريطانيا العظمى
بأن نظام الامتيازات القائم في مصر الآن لا يلائم
روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فان
جلالته البريطانية يتعهد بذلك كله من نفوذ
لدى الدول ذات الامتيازات في مصر لتقبل
اختصاص المحاكم القضائية الخالية الى الحاكم
المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الاجانب
شروطا ضمن مصالحهم للشريعة .
١٧ - نظر الى الصداقة بين الفريقين
للتعاقدين وإلى الحفاطة المراد عقدها بموجب
الاقتراحات الحاضرة على جلالته ملك بريطانيا العظمى
لدى بلاط جلالته ملك مصر سفيره بدمشق بطريق الرعية
ويحفظ جلالته ملك مصر أممي مركز سياسي في
بلاطه لجلالته البريطانية .
وعمل جلالته ملك مصر سفير لدى بلاط
صانتي جيبس

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة
في المستقبل لعددا لا يتجاوز سنة ١٩٨٩ يتفق الفريقان
للتعاقدان على أن تكون حالة السودان هي الحالة
الترتبة على الاتفاق المذكور . وعلى ذلك يواصل
الحاكم العام استعمال السلطة الموقلة له بموجب
الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين
١٤ - لا يقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن
أن يبنى عليها الاخلال بالمعقود والاتزامات المترتبة
أو التي يمكن أن ترتب لأحد الطرفين المتعاقدين
أو عليه بقتضى عهد جميع الأمم أو ميثاق نيد
الحرب للواقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة
١٩٢٨

١٥ - يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أي
خلاف ينشأ بينهما يمسد تطبيق نصوص هذه
الاقتراحات أو تفسيرها بما لا يتفق في نسوته
بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جميع
الأمم
١٦ - في أي وقت يبداهما شخص وعشرين
سنة من نفاذ معاهدة تنفي على الاقتراحات المار
ذكرها يجوز إجراء أي تعديل في شروطها يرى
من الملائم عمله وفقاً لظروف القاعة وتقتضيه ذلك
الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .

الجيش المذكورة البريطانية

خضرة صاحب الدولة
في خلال عاماتنا الأخيرة نشأت بعض مسائل
عسكرية ورم البطل فيها بآتم العناية . وتقدم هذه
للمسائل بطريقها الى قسمين :
أولها - ما يتعلق بقوات الجيش المصري
التي قد يمكن أن تدعى لقوة القوات البريطانية
الحالية معاونة فعلية لها في قواتها لليمور الحفظ
أحواله من التي أصغر إليها في أكلة الأولى من
الفترة السابقة من الاقتراحات .
والثاني - المسائل الخاصة بالقوات التي يتفق
التي سيكون مقامها بجوار قوات السودان طبقاً
للقوة (٩) لبيان الدفاع عن ذلك الفريقين الجوي
من طريق القوات البريطانية الامبراطورية .
فما يلي يتعلق بالأمم الأولى فقد اتفقت على
بأن يكون

١ - يتفق النظام الحالي الذي يقوم بموجب
للقوات العام وأوتار عربية بآتم يتفق النظام
ويستعمل للوثائق التي يتفق عليها من الجيش
المصري
٢ - على أن الحكومة المصرية تتعهد بوقت
للقوة التابعة من الاقتراحات على الانتفاع بحرية
بمئة عسكرية بريطانية . وبمئة من جنودها
الملازم للتدريس في المدارس العسكرية من وقت كدهم
وترسل الحكومة المصرية موظفي الجيش
المصري لتدريس في بريطانيا العظمى فقط .
وتعهد الحكومة جلالته من جازها بقبول جميع
للموظفين الذين تريد الحكومة المصرية إرسالهم الى
بريطانيا العظمى لهذا الغرض .
٣ - لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه آنفاً
يجب أن لا يختلف نوع الأسلحة والعتاد
في الجيش المصري
وتعهد الحكومة جلالته بالتوسط لتسهيل
الحصول على تلك الأسلحة والعتاد من بريطانيا
العظمى كما أرادت الحكومة المصرية ذلك .
أما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار إليها
في الفقرة (٩) من الاقتراحات
٤ - فإن الحكومة المصرية تقدم جازها لحكومة
جلالته الاراضي والشركات الخ . في الأماكن التي يتفق
عليها وتكون معادلة لما تشهده القوات البريطانية
في مصر في الوقت الحاضر .
وعند اكمال الحال الجديدة تقبل تلك القوات
اليها وتسلم الاراضي والشركات الخ . بعد اخلائها
الى الحكومة المصرية .
ونظراً الى العنقبات الفنية التي تعترض
إجراء النقل تدريجياً فانه ينتظر اكمال الحال
الجديدة ثم يؤخذ في النقل .

ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٢
من خطوط الطول فتتخذ التدابير لتدعيم وإزالة
الراحة المعقولة زراعة أشجار وحدائق وهم جرا
للجنود ومدم أيضاً بمرور الماء للحدب يكون قابلاً
في الأحوال القليلة
٣ - تمتع الحكومة المصرية مرور الطيارات
فوق الاراضي الواقعة على كلا شفتي قناة السويس
الى مدى عشرين كيلومتراً منها الا في حالة الاتفاق
بين الحكومتين على عكس ذلك
على أن هذا لا يخلو بقتل قوات الحكومتين
أو الخطوط التي تقوم بشيورها قوات بريطانية
أو معززة تخفية لجلالته تحت سلطة الحكومة
المصرية .
وقد اتفقت أيضاً على أن تقدم الحكومة
المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات المصرية
البريطانية وموظفيها ومعها الجبهة الى المطارات
للخدمة تحت تصرف القوات البريطانية طبقاً
للقوة (٩) من الاقتراحات أو القديمة من تلك
الطيارات
وتقدم الحكومة جلالته التسهيلات اللازمة
للموظفين المصريين في بريطانيا العظمى وفي
الطيارات المصرية في مصر وفي المطارات الخ .
التي هي في مصر

٣ - تمتع الحكومة المصرية مرور الطيارات
فوق الاراضي الواقعة على كلا شفتي قناة السويس
الى مدى عشرين كيلومتراً منها الا في حالة الاتفاق
بين الحكومتين على عكس ذلك
على أن هذا لا يخلو بقتل قوات الحكومتين
أو الخطوط التي تقوم بشيورها قوات بريطانية
أو معززة تخفية لجلالته تحت سلطة الحكومة
المصرية .
وقد اتفقت أيضاً على أن تقدم الحكومة
المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات المصرية
البريطانية وموظفيها ومعها الجبهة الى المطارات
للخدمة تحت تصرف القوات البريطانية طبقاً
للقوة (٩) من الاقتراحات أو القديمة من تلك
الطيارات
وتقدم الحكومة جلالته التسهيلات اللازمة
للموظفين المصريين في بريطانيا العظمى وفي
الطيارات المصرية في مصر وفي المطارات الخ .
التي هي في مصر

المذكورة المصرية المستشاران المذكورة المصرية

يأصاحب السعادة
تتلون سعادتك أن الحكومة المصرية قد
أخذت على عاتقها القيام برنامج واسع النطاق
للاصلاحات الداخلية . والتي أدرك أن هذا العمل
سيكون أبعد غوراً وأكثر صعوبة بسبب التعديلات
الهامة التي ستدخل على نظام الامتيازات كما ترى
اليه الاقتراحات . وأرى ضيقاً لاجاز هذا البرنامج
الاصلاحي على وجه يدعو الى الارتياح وأن الحاجة
ستدعو الى الحصول على أفضل مشورة ممكنة .
فانظر هذه الفرصة لاتباع سعادتك في نية الحكومة
المصرية أن تحتفظ بخدمة بريطانيين في منصب
مستشار مالي للحكومة المصرية ومستشار قضائي
لوزارة الخزانة وذلك مدى المدة اللازمة لا كمال
الاصلاحيات المشار اليها . أما اللذان سيختلان هذين
المنصبين في المستقبل فتستأجرهما الحكومة المصرية
بالاتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بالملكية
للشركة ويمنان كوظفين مصريين من قبل
الحكومة المصرية .

المذكورة البريطانية البوليس المذكورة المصرية

يأصاحب السعادة
أشرف بإبلاغ وصول مذكرة
بتاريخ هذا اليوم الخاصة بمنصب المستشار المالي
للحكومة المصرية والمستشار القضائي لوزارة الخزانة
وقد علمت مع الارتياح ما ذكرته دولتي عن
مقاصد الحكومة المصرية .
في سنة ١٩٢٠ بينا كانت القوانين
بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان
وضع التدابير لتلغي الدول الأجنبية
القضائية في مصر . وعليه تم إعداد مشروع
قوانين في تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم
المختلطة بحيث يشمل الاختصاص المالي للمحاكم
القضائية .
وسأكون مستعداً للاتفاق على هذا
مشروعات تلك القوانين أساساً لاصلاح
الامتيازات اذا رشيحت الدول الأجنبية
لخصصاص المحاكم القضائية الى المحاكم المختلطة
أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن المحاكم
ستدعو الى تغييرات كثيرة .
وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء
على أن هناك بعض تعديلات
ستكون ضرورية على أي حال .
أشرف هذه الفرصة لأذكرها دولتي
قد يصعب على بعض القراء أن يروا
بعض أوربي بوليس الذين يبق طولاً تلك المدة
تحت قيادة ضباط بريطانيين .
فأدريعت الحكومة المصرية في المستقبل في
إعادة تنظيم قوة البوليس ليسير في اتجاه
تطبيقه ان تعتمد على مساعدة حكومة جلالته
البريطانية في هذه المهمة .
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
أن حكومة جلالته البريطانية بالملكية
للشركة قد علمت مع الارتياح ما ذكرته دولتي
عن مقاصد الحكومة المصرية .
في سنة ١٩٢٠ بينا كانت القوانين
بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان
وضع التدابير لتلغي الدول الأجنبية
القضائية في مصر . وعليه تم إعداد مشروع
قوانين في تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم
المختلطة بحيث يشمل الاختصاص المالي للمحاكم
القضائية .
وسأكون مستعداً للاتفاق على هذا
مشروعات تلك القوانين أساساً لاصلاح
الامتيازات اذا رشيحت الدول الأجنبية
لخصصاص المحاكم القضائية الى المحاكم المختلطة
أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلا شك أن المحاكم
ستدعو الى تغييرات كثيرة .
وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء
على أن هناك بعض تعديلات
ستكون ضرورية على أي حال .
أشرف هذه الفرصة لأذكرها دولتي
قد يصعب على بعض القراء أن يروا
بعض أوربي بوليس الذين يبق طولاً تلك المدة
تحت قيادة ضباط بريطانيين .
فأدريعت الحكومة المصرية في المستقبل في
إعادة تنظيم قوة البوليس ليسير في اتجاه
تطبيقه ان تعتمد على مساعدة حكومة جلالته
البريطانية في هذه المهمة .

بإدارة الامن العام لمدة خمس سنوات على الأقل
بدء تنفيذ المساعدة المالية على الأقل للملازم
أوربي بوليس الذين يبق طولاً تلك المدة
تحت قيادة ضباط بريطانيين
فأدريعت الحكومة المصرية في المستقبل في
إعادة تنظيم قوة البوليس ليسير في اتجاه
تطبيقه ان تعتمد على مساعدة حكومة جلالته
البريطانية في هذه المهمة .
أو بصفة من البوليس كافلت مع بلاد آخر
رغبت في إعادة تنظيم قوات بوليسها

الامتيازات المذكورة البريطانية

يأصاحب الدولة :
جاء في الفقرة (١١) من الاقتراحات
يتصرف جلالته ملك بريطانيا العظمى بأن
الامتيازات القائمة في مصر الآن لا يلائم
العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وعليه فان
جلالته البريطانية يتعهد بذلك كله من نفوذ
لدى الدول ذات الامتيازات في مصر لتقبل
اختصاص المحاكم القضائية الخالية الى الحاكم
المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الاجانب
شروطا ضمن مصالحهم للشريعة .
١٧ - نظر الى الصداقة بين الفريقين
للتعاقدين وإلى الحفاطة المراد عقدها بموجب
الاقتراحات الحاضرة على جلالته ملك بريطانيا العظمى
لدى بلاط جلالته ملك مصر سفيره بدمشق بطريق الرعية
ويحفظ جلالته ملك مصر أممي مركز سياسي في
بلاطه لجلالته البريطانية .
وعمل جلالته ملك مصر سفير لدى بلاط
صانتي جيبس

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة
في المستقبل لعددا لا يتجاوز سنة ١٩٨٩ يتفق الفريقان
للتعاقدان على أن تكون حالة السودان هي الحالة
الترتبة على الاتفاق المذكور . وعلى ذلك يواصل
الحاكم العام استعمال السلطة الموقلة له بموجب
الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين
١٤ - لا يقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن
أن يبنى عليها الاخلال بالمعقود والاتزامات المترتبة
أو التي يمكن أن ترتب لأحد الطرفين المتعاقدين
أو عليه بقتضى عهد جميع الأمم أو ميثاق نيد
الحرب للواقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة
١٩٢٨

١٥ - يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أي
خلاف ينشأ بينهما يمسد تطبيق نصوص هذه
الاقتراحات أو تفسيرها بما لا يتفق في نسوته
بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جميع
الأمم
١٦ - في أي وقت يبداهما شخص وعشرين
سنة من نفاذ معاهدة تنفي على الاقتراحات المار
ذكرها يجوز إجراء أي تعديل في شروطها يرى
من الملائم عمله وفقاً لظروف القاعة وتقتضيه ذلك
الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .

التي أشرف بأن الأحوال التي تطبق فيها
الامتيازات في الوقت الحاضر فيما يتعلق بسلطة
الحكومة المصرية في سن قوانين قسري على
الاجاب أوفرض ضرائب عليهم لاتتفق مع
الأحوال الحاضرة .
وسأكون مستعداً للاتفاق على أن تقوم
الجهة العمومية للمحاكم المختلطة في المستقبل
بإدخال موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصري
ومن ضمنه التشريع المالي ، على الاجاب إلا في
حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وعقيد
إخصاصه فانه لا ينبغي لإعاققة الدول عليه
ويكون على الجهة العمومية للمحاكم المختلطة
أن تثبت من أن التشريع المشار اليه لا يتناقض
بالى الذي يجري العمل بموجبها عادة في التشريع
المحدث الذي يسرى على الاجاب وأنه في يتعلق
بوجه خاص بأى تشريع ذي صفة مالية ، لا يوجد
تقييد غير عادل ضد الاجاب بما فهم الشركات
الاجنبية .
وان توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائي
بمنح أعداد تنفيذ قانون جديد لتحقيق الجنائيات
في مشروعات القوانين التي أعدت في سنة ١٩٢٠
بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنائيات
(انظر المواد ١٠ - ٢٧ من القانون رقم ١٠٠
الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠) ولا شك ان
دولتي توافقني على أن قانون العقوبات الجديد
يجب أن لا يعيد عن المبادئ المقررة بتلك المواد .
وهناك بعض مسائل لا بد فيها من الوصول
الى اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جلالته
البريطانية بالملكية للشركة على أن لا تعقد
ان من اللازم عمل أي شيء في الوقت الحاضر
أكثر من مجرد ذكر هذه المسائل .
فما الأولى فهي تعريف كلمة « أجني » في
بما يتعلق بالتوسع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة .
انني أقدم من كلام دولتي ان القوانين التي
نفذها الحاكم الأهلية بمصر في الوقت الحاضر
تعمل جميع الأشخاص للقيمين بمصر خاضعين
للمحاكم الأهلية ما عدا أولئك الذين يخرجون من
اختصاصها اما حكم قانون أو عرف أو معاهدة .
فأما أبل هذا البدء بشرط أن يكون مفهومها
أن جميع الاجاب الذين كانوا يتمتعون بنظام
الامتيازات فيما يخص يصبحون خاضعين لاختصاص
المحاكم المختلطة بقطع النظر عن تغييرات السيادة
القوية التي طرأت بتدريج سنة ١٩١٨-١٩١٩
وأما الثانية فهي زيادة موظفي المحاكم المختلطة
لزيادة مستشاريها وتوسيع اختصاصها واختصاص
وظيفة النائب الديني الجديدة للمحاكم المختلطة
والقوانين التي تسددها الحماية اليهم لكيهم . من
القيام بتلك الواجبات على وجه يدعو الى الارتياح
ويؤخذ رأي المستشار القضائي مادام يافياً
بأن أمين القضاء الاجانب في المحاكم المختلطة وقوانين
تلك النيابة الاجاب اذا لم

المذكورة المصرية المذكورة البريطانية

يأصاحب السعادة
في خلال عاماتنا بشأن الفترة (١٠) من
الاقتراحات فهم أن حكومة جلالته البريطانية
بالملكية للشركة وشكلى ان تشدد في تفسير
ضيق غير معقول لهذه الفترة وأنه ليس ثمة ما
يسمح حرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين
أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتوافر لها
موظفون بريطانيون ملائون
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
أشرف بإبلاغ دولتي انني تسلمت مذكرة
بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين
أجانب وانني أثبت هنا الكلام الوارد هناك عن
النظام الذي وصلنا اليه

أود أن أسجل أنه لم تر من الضرورة أن
تذكر في الاقتراحات مسألة حاية الأقليات المشار
اليها في قصير ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وأن من
اللد به ان هذه المسألة ستكون في المستقبل من
اختصاص الحكومة المصرية وحدها .
يأصاحب السعادة
في العرف ان أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

يأصاحب السعادة
أشرف بأن أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

تقدم حكومة جلالته بالملكية للشركة أنه يمكن
بوجوبها اصلاح نظام الامتيازات وتلتفون نظري
الى بعض الاعتبارات الخاصة التي تعلقون عليها الهامة
ويسرى أن أقول ان الاقتراحات الخاصة التي
تثيرون اليها تنفق مع رغبات الحكومة المصرية
التي هي أيضاً على اتفاق مع حكومة جلالته
البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالحقبة التي يجب ان
يسير عليها اصلاح نظام الامتيازات .
أما فيما يتعلق بتعريف كلمة « أجني » فاني
الاحظ أنه وان يمكن الحكومة المصرية لاعتناع في
أن يسري قضاء الحاكم المختلطة المدني والجنائي على
الاجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الاجنبية
قبل الحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ فان الاجاب
الذين ليست لهم هذه الامتيازات وما كانت لهم قط
يجب بالطبع أن يكونوا خاضعين لقضاء الحاكم الأهلية

الموظفون الاجانب المذكورة المصرية

يأصاحب السعادة
في خلال عاماتنا بشأن الفترة (١٠) من
الاقتراحات فهم أن حكومة جلالته البريطانية
بالملكية للشركة وشكلى ان تشدد في تفسير
ضيق غير معقول لهذه الفترة وأنه ليس ثمة ما
يسمح حرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين
أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتوافر لها
موظفون بريطانيون ملائون
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
أشرف بإبلاغ دولتي انني تسلمت مذكرة
بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين
أجانب وانني أثبت هنا الكلام الوارد هناك عن
النظام الذي وصلنا اليه

أود أن أسجل أنه لم تر من الضرورة أن
تذكر في الاقتراحات مسألة حاية الأقليات المشار
اليها في قصير ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وأن من
اللد به ان هذه المسألة ستكون في المستقبل من
اختصاص الحكومة المصرية وحدها .
يأصاحب السعادة
في العرف ان أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

يأصاحب السعادة
أشرف بأن أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

المذكورة المصرية
يأصاحب السعادة
رداً على مذكرة سعادتك بتاريخ هذا اليوم
أشرف بآيات اتفاقاً على أن مسألة الديون التي
على السودان سيجعلها مثلاً عن الحرية البريطانية
وزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على أساس
العدل والانصاف .
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
من الملائم أن نسجل الاتفاق الذي قد اتفقنا
اليه بشأن الطرق التي بمقتضاها نجعل الاتفاقات
الموقلة منطقية على السودان .
والاتفاقات التي سيكون من الرغوب تطبيقها
على السودان ستكون بالطبع ذات حسنة فنية
أو انسانية . وفي الحالة التي يتم فيها امضاء أي اتفاق
من هذا النوع من مصر وبريطانيا العظمى
ويراد تطبيقه على السودان فان التدوين البريطاني
والمصري يبدآن معاً في الوقت اللام قصيراً
كتأنيدهما أن توقيعهما المشترك بالنيابة عن
مصر والملك المتحدة يقصد به أن يشمل السودان
وأنه (في الحالة التي يجب فيها التصديق على
الاتفاق) من ثم ايداع الوثيقة التي تتضمن هذا
التصديق من جانب جلالته ملك مصر ومن جلالته
البريطانية يصبح هذا الاتفاق سارياً على السودان
طبقاً لشرطه .
فأما العمل مثل هذا التصريح للاتفاق لا يصبح
سارياً على السودان الا بطريقة الانضمام التي سيشار
اليها فيما بعد

المذكورة البريطانية المذكورة المصرية

يأصاحب السعادة
في خلال عاماتنا بشأن الفترة (١٠) من
الاقتراحات فهم أن حكومة جلالته البريطانية
بالملكية للشركة وشكلى ان تشدد في تفسير
ضيق غير معقول لهذه الفترة وأنه ليس ثمة ما
يسمح حرية الحكومة المصرية في استخدام موظفين
أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتوافر لها
موظفون بريطانيون ملائون
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
أشرف بإبلاغ دولتي انني تسلمت مذكرة
بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين
أجانب وانني أثبت هنا الكلام الوارد هناك عن
النظام الذي وصلنا اليه

أود أن أسجل أنه لم تر من الضرورة أن
تذكر في الاقتراحات مسألة حاية الأقليات المشار
اليها في قصير ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وأن من
اللد به ان هذه المسألة ستكون في المستقبل من
اختصاص الحكومة المصرية وحدها .
يأصاحب السعادة
في العرف ان أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

يأصاحب السعادة
أشرف بأن أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

أرسلنا فان الحكومة قد تكون مستعدة لأن تنحس
بروح العطف الاقرب بشأن عودة أورطة
مصرية الى السودان في الوقت الذي تنسحب فيه
القوات البريطانية من القاهرة .
المذكورة المصرية
يأصاحب السعادة
أشرف بإبلاغ فخامتكم وصول مذكرة
بتاريخ هذا اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية
الى السودان وقد أخذت علماً بموقف حكومة
جلالته البريطانية في هذا الشأن .

انك تستطيع ان تكون رجلاً كاملاً

لا داعي لأن
تتأس بسبب ضعف
صحتك فانه قد
ساعدنا آلاف من
الرجال على أن
يمودوا الى الصحة
والقوة وكال الجسم
والعقل كما تشهد
بذلك آلاف الشهادات التي ترد الينا - بعد أن
كانوا يظنون أنهم قد قدم لهم أن يقوا طول الحياة
شهداء مغلوبين ناقصي الاجسام والعقول .
انك لا تتجح في الحياة اذا كنت ضعيفاً -
ناقص النور - شبه رجل - منبوذا من الناس -
ساقطاً في أعمالك . ولا تظن انك تستطيع أن
تتقد نفسك من طريق الادوية والحقاقير . فانها
لا يمكن أن تزيل البلة بل انها تزيد الضرر .
والطريقة الوحيدة لاستعادة الصحة هي الرجوع
الى قواعد الطبيعة . على النحو الذي تجسده في
درس معهد التربية البدنية بالقاهرة .
أطلب الآن كتاب الانسان الكامل (٧٢
صفحة مزين بالصور) فانه يريك كيف تحصل
الصحة التي تشتهيها . والقوة والجسم الكامل الذي
يلقى اعجاب الرجل والمرأة في كل مكان . وهذا
الكتاب نحن نرسله بغير مقابل . فقط ١٠ مليمات
طوابع بوسنة تكافئك البريد . وانجزنا الى أين
تريد أن نرسله اليك .

أشرف بأن أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

أشرف بأن أجبتكم علماً باستلام مذكرة
سعادتك بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات
السودان
المذكورة البريطانية
يأصاحب الدولة
لا تلاحظ في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفاقاً
على أن تخصص مسألة السود التي على السودان في
الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل
والانصاف واتفقت أيضاً على أن يبحث عن الحرية
البريطانية مع بعض لوزارة المالية المصرية في هذه
المسألة خالفاً لطلب المساعدة التي تقدمت على أساس
الاقتراحات

السلام عن الأراضى المسموية شذ كل كنه يحصل من
جانبه أى دولة من الدول

٢ فتعهدوا بعدم على المملكه البرونانية
من جانب أى دولة أوربي يقول تمكن سلامة القطر
المسمى ذاته في خطر مباشر فان مصر تتعهد بأن
تقوم داخل حدود بلادها برعايتها المقامى جميع
محتاج اليه حرياً من تسهيل المواصلات وأعمال
النقل وأوروبا أديانهم الدولة تتعهد بالانفاق خاص
المادة الحادية عشرة فتعهد مصر فوق ذلك
بأن لا تتعهد أي تحالف مع أى دولة أخرى يكون
اتفاق مقعده مع بريطانيا العظمى
المادة الثانية عشرة هذه الاتفاقات تكون
موضوع إضافي خاص .

المادة الثالثة عشرة هذه الاتفاقية معدودة

اگر
کلیدی
شعبہ اسیبویہ جامعہ "نصار من" (دار الفان)

علم، ادب، فن، حکماء، نص، مسائلات
طریق کل موضوع باللوب یہمہ کل قاری

الوكلاء الرسميون : **أقولاً دياب وأولاده**
 انكسبرية : شارع صلاح الدين رقم ٢٢ من ب. ١٩٩٢
 مصر : شارع نوبار باشا رقم ٤

٢ - كالة القوانين الأخرى التي لا تند الان
حق الأجانب أصحاب الاميازات الاعوانة
المدة التشرعية
لكة الاستئناف المخلطة ا من الجمعية العمومية
المسككة تصير نافذة عليهم غشبي دكرش

أو تشترى حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية
أبطالها والتصرف فيها يجوز منها أو تخورها أو
نقلها منها وقت لا أكثر منه ومن لم يملك العام،
وهذه القوانين والأوامر والأوامر يجوز أن
يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على
بعضها أو على بعض أجزائها أو على بعض أقاليمها
أو ضمناً أو بغيره أو في حق أي قانون أو أية لائحة من
القوانين أو الأوامر الموجودة

وعلى الحاكم العام أن يبالغ على الفور بجميع
التصويرات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل
أو قنصل بترك الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى
رئيس مجلس نظار الخياط السلي المشيوي

المادة الخامسة - لا يسرى على السودان أو
على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر
مالية أو القرارات الإدارية السرية التي تصدر
من الآن فصاعداً ما لا يصدر بإمرائه منها منشور
من الحاكم العام بالكتابة إلا التي سألها

المادة السادسة - لا يجوز الذي يجرى من
الحاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها
يجوز للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية
أو بحرية أو السكينة بالسودان أو تملك ملك كائن
من حدوده لا يشمل اعتبارات خصوصية لرجال
دولة أوروبية

المادة السابعة - لا تندفع رسومات الواردات
أو الضرائب الأتية من الأراضي المصرية حين
نقلها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل
رسوم الذكوة على الضرائب القادمة من غير الأراضي

وقع اللورد كرومر باسم إنكشاراء وبارون
 باشا غاك باسم «سمر في ١٩ يناير سنة ١٨٨٩» اتفاقا
 في ١٢ مادة جاء فيه مقدمة تاريخية :
 « بحيث أن بعض أقاليم اللوردان لايجوز
 عن طاعة الحكومة الهندية قد صار
 افتتاحها بالوسائل الحربية المالية التي يملكها بالاتحاد
 هنديا مما يخلل ملكة الانكشاريين والجناب العالي
 الهندي .
 » وحيث قد أسبغ من الشوري وضع
 نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المتحدثة المذكورة
 من القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
 الجانب العظيم من تلك الأقاليم من الأمن وعدم
 الاستقرار على حال إلى الآن وما تقتضيه حالة
 من جهة من الجهات المتنوعة
 » وحيث أنه من التضييق التصريح بمطالب
 الحكومة بجلالة الملكة للترتبة على الملها من حق
 ونفع وذلك بالاشتراك في وضع النظام الإداري
 القانون الاتفد ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله
 توسيع نطاقه في المستقبل،
 » وحيث أنه تراه من جملة وسيله أموية
 اتفاق وادى حلها وسوا كن اداريا الاقاليم المتحدثة
 بآورة لها

لأن للوج متبهاً ، وكان الصوت الحبوب
له الكلمات :

« وأنت أيها الساعات الحنية ! قفي جريباتك ؛
« دعينا نتدق الذات السبلى من خير أيامنا
« كلها .
« كم من شق هنا يتوسل اليك ، فاجر
« عرسهم ، وأخذني من أيامهم يد العناية التي
« بهم ، وأنى السعداء .
« غير أنى أرجو بعض الزمن عيشاً .
« إن الزمن يهرب منى فأقول لهذا الليل .
« إن الفجر سيمحو الظلام

« فلنحب إذن ، ولنحب إذن ! ولنسرع لنسبى
« عة الملوحة !
« فليس للإنسان حرمى ، وليس للزمن شاطئ .
« أنه يمررى ونحن نغضى فى أفرد
« أبها الزمن المحسود : هل يمكن أنى تطير منا
« ثات النشوة التي يملأ لنا فيها الحب كأمس الحناء
« بة سرعة أيام الشقاء ؟
« كيف ! ألا تستطيع على الأقل تمييز أراها ؟
« كيف ! هل نحضى الى الأبد ؟
« كيف ! كل شيء هاك !
« هذا الزمن الذى وهبنا ، هو الزمن الذى
« فلا يقدما لنا أبداً !
« بها الخلود . أبها العدم ، أبها النقص ، أبها
« المظلمة :
« إذا تملين ، والأيام التي تملين ،
« كلنى : الأترجمين إليها تلك الدان العطية
« برتنا بها ؟

مكتبة دار الفنون

حجازی الحلوای بطنطا
شارع الخفاف . تليفون ۱۱۹

مكتبة البازار السوداني الخرطوم والخرطوم
مكتبة الخرطوم بحري ومكتبة الخرطوم

مشروع لورد ملز

قوله الى التوقيع في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠



لورد ملز

نص المشروع

(الحالة) التي لا تعاضد صندوق العيون ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد يرغب في استشارته فيها - راجعاً - أمين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مناس بالاحكام ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام

خامساً - نظراً لما في التمتع من قبل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الأجنبية إلى الحكومة البريطانية كتمتع مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجعلاً بالأجانب .

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما في التمتع من قبل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية كتمتع مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أي قانون مصري يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تقييداً مجعلاً للأجانب في مادة فرض الضرائب أو لانتق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذات الامتيازات .

سادساً - نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المصالح بين بريطانيا العظمى ومصر من أجل البريطانيين مركزاً استثنائياً في مصر ومضول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

سابعاً - تحصل التعديلات اللازمة إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقاً مع أمين مصر في بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات وتقتضي هذه الاتفاقات بإبطال الحكم التفضيلي الأجنبية حتى يتيسر تعديل نظام الحكم المختلط وتوسيع اختصاصها وتبريز التشريع الذي تشهه الهيئة التشريعية المصرية (منه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر

ثامناً - وقد العمل بالمعاهدة للشان إليها في البند الثالث بفتح بريطانيا العظمى مصر إلى الدول الأجنبية وتمتع الطلب الذي تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الأمم

مقالة السودان

أما مسألة السودان لم تطرح تحت البحث ولكن الوقت قد جعل على كبرياتنا حينئذ في السودان

أولاً - تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبا باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمتع مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلتزم لصيانة مصالحها الخاصة وتحميها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق معنى تلك الدول عن الحقوق المحولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً - تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر تعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تستند مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتعهد مصر أنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مناس سلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من القوى وميسادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

وتستعمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية: أولاً - تتمتع مصر بحق التمثيل في السبلد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومتها تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني . وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطاً لا تتفق مع المصالح أو توجد صعوبات لبرصايا العظمى وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

ثانياً - تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إنشاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتحميت المعاهدة المكان الذي تستمر فيه هذه القوات وتحمي ما تستعمله من المسائل التي تحتاج إلى النسوة ولا يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً لبلاد كما أنه لا يفي حقوق حكومة مصر

ثالثاً - تمنح مصر بريطانيا العظمى مع الحكومة

مصر

مشروع لورد كورزون

قدمه الى عدلى باشا بكن ونشر بمصر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ على اثر المفاوضات الرسمية التي دأبت بينها في صيف عام ١٩٢١



لورد كورزون

نص المشروع

الذي نشر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ وبعد انقطاع المحادثات بين الوفد المصري ولجنة ملز نشرت للجنة المذكورة تقريرها ثم طلبت الحكومة البريطانية المقاضاة مع وفد مصري فذهب وفد برئاسة دولة عدلى بكن باشا في صيف سنة ١٩٢١ وتفاوض مع لورد كورزون فاستقرت المفاوضات عن المشروع الآتي: مذكرة بمضمون مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر:

أولاً انتهاء الحماية - في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ولجنة اللجنة علي مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملوكية دستورية .

فجفتق هذا قد أبرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الأخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف ثانياً العلاقات الأجنبية

٢ - تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت اداة وزير معين لذلك

٣ - يظل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميته عال يكون له في جميع الاوقات ولتسبب مسؤولية الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثل الدول الأخرى

٤ - يمثل الحكومة المصرية في الوفود وفي أي جامعة أخرى تزي الحكومة المصرية أنتم مصالح المصرية يمكن أن تستدعي عندا التدخل فيما يتعلق بمسائل يكون لهم لقب ومصرية وزير

٥ - بالنظر للتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى في مصر وعلى الخصوص فيما يتعلق بالسلطان الأجنبية يجب أن توجد أوق الصلوات مع وزارة الخارجية المصرية والقوميته السلي التي لها في هذه المسائل الحكومة

٦ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

١٠ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

١١ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

١٢ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

١٣ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

١٤ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة معينة بدون موافقة القوميين العالي

١٤ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة معينة بدون موافقة القوميين العالي

سادساً الادارة القضائية

١٦ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

١٧ - حيث ان رقي السودان السمي هو من الشهوريات لأن مصر ولها مور للياه لما تعهد مصر بأن تستمر في أن تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تعمد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وغير ذلك تعهد بريطانيا العظمى لان تضمن مصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن تقوم أعمال الري جديدة في النيل . وأوروايه جنوبي

١٨ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

١٩ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٢٠ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٢١ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٢٢ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٢٣ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٢٤ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة معينة بدون موافقة القوميين العالي

٢٥ - تعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو قبياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم

٢٦ - تعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو قبياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم

٢٧ - حيث ان رقي السودان السمي هو من الشهوريات لأن مصر ولها مور للياه لما تعهد مصر بأن تستمر في أن تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تعمد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وغير ذلك تعهد بريطانيا العظمى لان تضمن مصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن تقوم أعمال الري جديدة في النيل . وأوروايه جنوبي

٢٨ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٢٩ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٣٠ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٣١ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٣٢ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٣٣ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٣٤ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة معينة بدون موافقة القوميين العالي

٣٥ - تعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو قبياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم

٣٦ - تعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو قبياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم

٣٧ - حيث ان رقي السودان السمي هو من الشهوريات لأن مصر ولها مور للياه لما تعهد مصر بأن تستمر في أن تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تعمد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وغير ذلك تعهد بريطانيا العظمى لان تضمن مصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن تقوم أعمال الري جديدة في النيل . وأوروايه جنوبي

٣٨ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٣٩ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٤٠ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٤١ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٤٢ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٤٣ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٤٤ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص ايرادات مصلحة معينة بدون موافقة القوميين العالي

٤٥ - تعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو قبياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم

٤٦ - تعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو قبياتهم الدولية أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم

٤٧ - حيث ان رقي السودان السمي هو من الشهوريات لأن مصر ولها مور للياه لما تعهد مصر بأن تستمر في أن تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تعمد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . تكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وغير ذلك تعهد بريطانيا العظمى لان تضمن مصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر أن تقوم أعمال الري جديدة في النيل . وأوروايه جنوبي

٤٨ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٤٩ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٥٠ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

٥١ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في هذه المفاوضات رغبيا

٥٢ - تعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ولجنة الوصاية الامبراطورية البريطانية الحماية اللازمة لكونها البريطانية حرة للزور في مصر ولما انشأ

أي مكان في مصر ولاية مدية يحدد من راء لآخر ويكون لها أيضا في كل وقت طلائع من التسهيلات لاجل اوصول واستعمال الكائنات والتمرير والطارات والترسانات الحربية

٥٣ - لا جمل أن يؤدي القوميين واجباته كالتى يجب أن يحاط احكامها في الأمور المتعلقة في مائة وزلا

مستتر لويد جورج

رئيس الوزارة الانجليزية المؤلفة وقتئذ

ولما رفض الوفد الرسمي مشروع كورزون واستقاله عدلى باشا من رئاسة الوزارة مكثت مصر بلا وزارة حتى حدثت أحداثات بين لارجوم ثروت باشا من جهة ودول الحماية من جهة أخرى أسفرت عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذي بلغ الى عظمة السلطان وهذا نص التبليغ والتصريح:

١ - أشترف بأن أعرض تمام عظميكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكورة التصيرية التي قدمتها الى عظميكم في الثالث من شهر ديسمبر مذهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما أسف له أشد الاسف

٢ - ولقد خال لرد بما نشر عن هذه المذكورة من التفسيرات العديدة أن كثيرا من المصريين التي في روعهم أن بريطانيا العظمى تؤكد أن ترجيح في زواياها القابعة على التسامح والعطف على الأمان المصرية وانها تنوي الانضاج بمركزها الخاص بمصر لاستعداد نظام سياسي اداري لا يثق والحريات التي وعدت بها

٣ - غير انه ليس شيء أسعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه التصيرة بل ان الاساس الذي بنيت عليه المذكورة التصيرية هو أن القاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما . وقد ليست المذكورة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرقبة في أن ترى مصر متحدة جدا فتتمتع به البلاد

٤ - وإذا كان المصريين قد رأوا في هذه الضمانات أنها جوارت العهد الذي ياتس مع حالة البلاد المعززة فقد غاب عنهم أن إنجلترا انا انماها الى ذلك حريصا على سلامة نفسها فلفاء حالة

٥ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتدقيق التشديد السياسي والتفصيلي

٦ - أما نظام ران ومصر حتى الاعتراف

٩ - هذا هو كل معنى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قد من رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية

١٠ - فاذ كانت هذه هي نوايا إنجلترا فادري المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يملكون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى

١١ - فاذ كانت هذه هي نوايا إنجلترا فادري المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يملكون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى

١٢ - فاذ كانت هذه هي نوايا إنجلترا فادري المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يملكون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى

١٣ - فاذ كانت هذه هي نوايا إنجلترا فادري المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يملكون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى

١٤ - فاذ كانت هذه هي نوايا إنجلترا فادري المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يملكون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى

١٥ - فاذ كانت هذه هي نوايا إنجلترا فادري المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذين يملكون فيه مطمعا ترغب فيه إنجلترا كما تنوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى

بين مكرم ومكدونالد

والله اعلم



مستتر وامري مكدونالد

وما تولى دولة سعد باشا الحكي سنة ١٩٢٤

في أثناء عهده مع رئيس الوزراء المصرية

أولا - سحب جميع القوات البريطانية من

الارض المصرية

ثانيا - سحب الاستثمار المالي والاستثمار

الثالث - زوال كل سيطرة بريطانية على

الحكومة المصرية ولإسبا في العلاقات الخارجية

التي ادعى زغول باشا أنها تعزل بالذرة التي

أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية

في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قالة بأن الحكومة

البريطانية تعد كل شيء من دولة أخرى لتدخل

في شؤون مصر عملا غير ودي

من رئيس الحكومة المصرية للشول لم يعترض على

وضع السردار السير في سلك باشا في مركز

مهم، بل وضع جميع الضباط البريطانيين للمحققين

بالجيش المصري أيضا في هذا المركز، ولم يفتي

أيضا أنه قد نقل إلى أن زغول باشا ادعى لصرف

شهر يونيه الماضي بحقوق ملكية السودان العامة

ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاشية

قالت زغول باشا الأقوال السابقة التي قالها

لم يكن مردها فيها مصادي رأي البرلمان المصري

فقط، بل رأى الأمة المصرية أيضا

فاستجبت من ذلك أنه مازال متمسكا بذلك

المركز، على أن الأقوال التي من هذا النوع لابد

أنها أثرت في عقول المصريين المستعمرين في

السودان وفي عقول السودانيين في الجيش المصري

فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوخ أن الإخلاص

للحكومة المصرية أمر مختلف عن الإخلاص

لإدارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه، وكانت

النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام

في روح التعاون الإنجليزي المصري الذي كان

سائرا في السودان بل وجد الزعما المصريين

للسيخون في حكومة السودان مشجعا جعلهم

السلامة بارزة في أي اتفاق مقدرين حكومتنا

فانا لا أرى سببا يحمل التوفيق مستحيلا

حسن النسبة، وفي رأيي أنه من السكينة

التعاون العملي بين بريطانيا ومصر

للاصلاص بمقد مهادنة تحالف وثقة ودية

المهادنة التي يعدها الفريقان بالحرة والآخر

على قاعدة المساواة تمن على وجود قوة بريطانية

في مصر، ولا يكون وجودها منافيا

للاستقلال لمصر، بل يكون دليلا على وجود

مسلات وثقة خاصة بين البلدين وعلى صعيد

التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكلا

ولا يخطر للحكومة البريطانية في بال أن تتدخل

هذه القوة أي تدخل في الحكومة المصرية

تس السيادة المصرية، وقالت على الرغم من

الحكومة البريطانية لا تنوي أن تتدخل في شؤون

عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها والم

أن تسيطر أو تدبر السياسة التي تتبناها

الحكومة أن تسيطر عليها

ويؤخذ من كل ماجرى في من الحان

زغول باشا في مسألة السودان أن هذه الأحداث

لم تظهر سوى أصداره على موقفه الذي صرح

في أقواله العمومية فلا بد في من التسكك بالمال

التي فبت بها في هذا الموضوع في مجلس النواب

وجيب أن لا يبقى شك في ذلك لاني مصر وال

السودان، وإذا كان هناك شك في أنه لا يفتي

الكتاب الأخضر

وهذه نصوص الوثائق التي اشتمل عليها الكتاب الأخضر الذي نشره للرد على دولة ثروت باشا

من عهده مع سير أوسن تشمبرلن في صيف سنة ١٩٢٧ - مع بيان الوثائق التي يحتج بها



سير أوسن تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا

بيان ما اشتمل عليه الكتاب الأخضر

١١ - رسالة السير أوسن تشمبرلن الأولى

١٢ - الرد البريطاني الأول على الاستيضاحات

١٣ - ملاحظات عامة على المشروع البريطاني

١٤ - مقدمة من مصر

١٥ - كتاب إلى السير أوسن تشمبرلن من

١٦ - حضرة صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٧ - روث باشا قبل مباحثته لندرة في

١٨ - أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧

١٩ - مشروع مذكرة أولى من وزارة

٢٠ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٢١ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٢٢ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٢٣ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٢٤ - في اصلاح نظام الامتيازات

٢٥ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٢٦ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٢٧ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٢٨ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٢٩ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٣٠ - في اصلاح نظام الامتيازات

٣١ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٣٢ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٣٣ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٣٤ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٣٥ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٣٦ - في اصلاح نظام الامتيازات

٣٧ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٣٨ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٣٩ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٤٠ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٤١ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٤٢ - في اصلاح نظام الامتيازات

٤٣ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٤٤ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٤٥ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٤٦ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٤٧ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٤٨ - في اصلاح نظام الامتيازات

٤٩ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٥٠ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٥١ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٥٢ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٥٣ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٥٤ - في اصلاح نظام الامتيازات

٥٥ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٥٦ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٥٧ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٥٨ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٥٩ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٦٠ - في اصلاح نظام الامتيازات

٦١ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٦٢ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٦٣ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٦٤ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٦٥ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٦٦ - في اصلاح نظام الامتيازات

٦٧ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٦٨ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٦٩ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٧٠ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٧١ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٧٢ - في اصلاح نظام الامتيازات

٧٣ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٧٤ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٧٥ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٧٦ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٧٧ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٧٨ - في اصلاح نظام الامتيازات

٧٩ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٨٠ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٨١ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٨٢ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٨٣ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٨٤ - في اصلاح نظام الامتيازات

٨٥ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٨٦ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٨٧ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٨٨ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٨٩ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٩٠ - في اصلاح نظام الامتيازات

٩١ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٩٢ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٩٣ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

٩٤ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

٩٥ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

٩٦ - في اصلاح نظام الامتيازات

٩٧ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

٩٨ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

٩٩ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٠٠ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٠١ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٠٢ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٠٣ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٠٤ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٠٥ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٠٦ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٠٧ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٠٨ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٠٩ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١١٠ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١١١ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١١٢ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١١٣ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١١٤ - في اصلاح نظام الامتيازات

١١٥ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١١٦ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١١٧ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١١٨ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١١٩ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٢٠ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٢١ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٢٢ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٢٣ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٢٤ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٢٥ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٢٦ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٢٧ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٢٨ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٢٩ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٣٠ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٣١ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٣٢ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٣٣ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٣٤ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٣٥ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٣٦ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٣٧ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٣٨ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٣٩ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٤٠ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٤١ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٤٢ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٤٣ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٤٤ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٤٥ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٤٦ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٤٧ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٤٨ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٤٩ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٥٠ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٥١ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٥٢ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٥٣ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٥٤ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٥٥ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٥٦ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٥٧ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٥٨ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٥٩ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٦٠ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٦١ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٦٢ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٦٣ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٦٤ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٦٥ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٦٦ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٦٧ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٦٨ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٦٩ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٧٠ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٧١ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٧٢ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٧٣ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٧٤ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٧٥ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٧٦ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٧٧ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٧٨ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٧٩ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٨٠ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٨١ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٨٢ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٨٣ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٨٤ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٨٥ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٨٦ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٨٧ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٨٨ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٨٩ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٩٠ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

١٩١ - حكومة مصر صاحب الجلالة البريطانية

١٩٢ - في اصلاح نظام الامتيازات

١٩٣ - مشروع مذكرة ثانية من وزارة

١٩٤ - خارجية بريطانية العظمى إلى حضرة

١٩٥ - صاحب السولة عبد الحاق ثروت باشا

١٩٦ - رئيس مجلس الوزراء ببيان وجبة نظر

أنه في سنة ١٩٢٤ عند ما كان زغلول باشا في
انصرته عمل المستر ومضى ما كونه له . وقد كان
في ذلك الوقت رئيساً للوزارة البريطانية . فخلال
وضع أساس التعاون الودي بين البلدين . وكان
مساهم على الرغم من رغبته الساذجة في استمر
الأمان المصرية المستمرة لم يكمل النجاش . ومن
ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها . وكان لها
عواقب غير مرضية . وقسمت عما إذا كان قد
استندنا من تلك الحوادث . وأصبحنا الآن أكثر
امتداداً لأن تلقى حقائق الحالة وجب أن نوجه وأن
نذكر لمازما التي ترتب على التعاون مع بريطانيا
العظمى تعاوناً قائماً على الصراحة والاحسان .
فاجتبهنا في أن نكون ملوحيمة النظر البريطانية
من القدر والشأن . على أن أغنى أنت تقدم
وجهة النظر المصرية أيضاً حتى نعرفها . وذكرت
لجائدها أن الشعب المصري في جملة لا يشك في
صدق العود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن
سيأتي على أي حال يوم تتحقق فيه هذه الوعود
وأنه ليس من العدل أن تلام الأمة المصرية على
ذلك الاحتشاش واليقين الراسخين ، وإنما أملاها
عليها شعورها بمسألة حقها التي عززها التصريحات
الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة
البريطانية . وأنتي لأدرك تمام الأدراك أن مصالح
بلادنا جعلت لها على السواء مصلحة في إزالة
أسباب الاحتكاك والصدام . وإننا لا نطلب إلا أن
تعاون علينا في تحقيق هذا الغرض . وقد بينته
أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من
من وقت إلى آخر ، مما لا بأس به أحد بقدر
ما نأسفه ، يرجع إلى جو من سوء الفهم وعدم
الفهم يبعث بملاقات مصر مع إنجلترا . ويرتبط
على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على
حسن النية كان ينظر إليه من الجانب البريطاني
بعين الريبة . كان مطالب الحكومة البريطانية ،
حق ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤخذ عندنا
بأنها اعتداءات على حقوق مصر . واستغلها .
وعندى أنه يجب ألا نلتصق في غير هذا المصدر
أسباباً للشك على أن كان على الحكومتين أن يذلاها
في العهد الأخير .

شاطر السراوسن تشمبرلين الرأي وسألني عن
الملاح لذه الحادثة . فاجبت بأن أحسن حل في نظري هو
أن يجرى بإسلاص تحديد العلاقات بين إنجلترا ومصر
عديد يعمل دون وقوع مثل هذا الاصطدام . جعل
ملاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توقع من
جوى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذي خيل
اضماره بالبلدين حل السواء . فقال لي إن هذا
هو ما يصر به ولفهم . ولكن هل من ميسر
في تحقيقه ؟ فاجبت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا
بأن تخلص من الشكوك التي لها في تحقيقه مع حرية
القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت أنه رغبة
الشعب المصري وزعماءه للتعاون في إيجاد علاقات
ودية مع بريطانيا العظمى رغبة لا غنى عنها .
فإنه قد سبق لي أن أثبت التيسيل على ذلك .
وإن لا شئ من هذه الرغبة قد زادت تأكيدها
قول به . ملكنا العظم من مظاهر الحفاوة التي
أولها المصريون بأن للوجود بها مصر نفسها في
شخصي جلاله . فإذا عرض غيره لا يمتنع يوماً
تعاون مع جلالته على أي شيء . في أنه يجوز
الاعتقاد أن التعاون مع بريطانيا العظمى هو
الأسهل والأفضل من التعاون مع غيرها .

والرأس في بعض الجوانب الجارية . ثم أرجع بعد
ذلك إلى أوروبا في منتصف ١٩٢٤ في زيارة لباريس وبروكسل
للجولة الثانية في زيارة لمدينة باريس وبروكسل
فوق السراوسن تشمبرلين على هذا واستأذنته
في الانصراف .
غير أني قبل من عارفتي إياه لفت نظره إلى
الطلب الذي قدمته الحكومة المصرية منذ أكثر
من سنة أشهر إلى الحكومة البريطانية بشأن
تسهيل بعض أدوات القانون المتعلق وخاصة
ما يتعلق منها بالرقق الأرضي . والذي ظل
يلازم طول هذه المدة . وأوضحت لسانه ما نجم
عن تأخير الرد من الناحية . وقد كان لنا أن نص
لنستمر الطلق لسانه أن لدينا من الأسباب
ما يجعلنا على الاعتقاد بأن التسهيلات المقترحة
سادت من الجهور الأوربي نفسه في صغارتها
تماماً . ثم زدت على ذلك أن امتناع الحكومة
البريطانية عن إجابته إلى ما نطلبه في هذه المسألة
يتناقض تناقضاً كلياً مع ما نطلبه من شعور
الصداقة . وإن معنى أغلب الدول التي استطلعتنا
وأهم في هذا الشأن أكراماً لنا حسن قبول
حكوماتهم نحوه . وإذا كنا ننظر وصول الرد
البريطاني لسكني إرسال الدول منشوراً . فقد
مؤثر دول المناقشة في التعديلات المقترحة فإن
مركز الحكومة المصرية أمام البرلمان لم يخل بسبب
إبطاء ذلك الرد من الثقة . ثم ذكرت أنه هذه
الاقتراحات كانت قد تمت الموافقة عليها في عهد
وزارة عدلي باشا وأحدثت في طلب تسجيل
الحكومة البريطانية بإرسال الرد معها تكن نتيجة
محاداتنا القائمة الآن في مسألة الماهدة . فوعدتني
السراوسن تشمبرلين بأن الرد سيصل إلينا فوراً
وبأن من لطفه أن استدعى في الحال كاتب أسرار
وكلفه أن يدعو في الحال السير جون برسفال
للقائى للاتفاق معي على ما يلزم إجراءه في هذه
المسألة . فأعزبت له من مزيد إرتياحي وشكري
ثم اتفقت على أن تكون مقابلة مع السير جون
برسفال . لاجت في ذلك الموضوع في باريس بعد
عودتي من إيطاليا .
وفادرت إنجلترا فأخذت إلى باريس في ٣١ يوليو
وفي اليوم التالي أي في أول أغسطس . ورافقت
جلالة مولانا ذلك في زيارة الرسمية لروما .
— ٤ —
وبجرد وصولي كنتت بأسباب إلى للتفوق
له سعد زغلول باشا لأوقته والتفصيل على سير
المحادات بيني وبين السير . أوسن تشمبرلين
والظروف التي تلت فيها والأثر الذي تركته
في نفس من ناحية احتمال الوصول إلى اتفاق .
وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس . وقد أرسلت
إليه على هذا الكتاب ضرورة من مشروع وسألته
بما إذا كان يرغب في أن أبعث إليه بالمشروع الذي
وضعه وزارة الخارجية الإنجليزية قبل أن أضع
ملاحظاتي عليه وأقدمها للحكومة البريطانية . أو
أن أضع تلك الملاحظات وأبعثها إليه مع هذا
المشروع أولاً . وأخبرته في الوقت نفسه بما
اعتزته من العودة إلى القاهرة في أوائل شهر
سبتمبر . ثم بعد أن أكون قد انتهيت مع السير جون
برسفال في تعديلات القانون المتعلق . فأرسل لي
تذكاراً عني في مصر وأنه وإن كانت مسحة قد
جسدت فيها حسرة لا يستطيع أن يبدل إلى

أهم من هذا الحديث مع المستر ساي . وكان ذلك
في المادة التي تكلم بإفهامي . وقد اعتبر بشأنه
العديدة عن أنه لم يتمكن بعد من تحديد موعد
لجائته التالى مصر . بأنه قد يرى أن لقائنا قبل
سفر ملكنا العظم إلى باريس غير ميسر . فقلت
له : أني أهم تماماً ما يحيط بمركزه من الشاغل
في الوقت الحاضر . على أن أستطيع عند الضرورة
أن أستأذن جلالته في تأجيل سفرى من لوندرة
يومين أو ثلاثة أيام بشرط ألا يتجاوز ذلك
التأجيل ٣١ يوليو . إذ يجب أن ألقى بجلائه
في باريس في ذلك التاريخ لرافقتي في أغسطس
في زيارته الرسمية لروما . ثم انفضت على المقابلة
(يوم الجمعة ٢٩ يوليو) على الأكثر . وكان آخر
يوم لقائى بلوندرة .
استقبلني السير أوسن تشمبرلين في الساعة
العاشرة من صباح ذلك اليوم بوزارة الخارجية
البريطانية . وبعد أن شكرني على وضي للمشروع
صرح لي بأنه يرى أن بعض نصوصه لا يمكن قبوله
فذكرت له أني بذلت ما في وسعي لاجابة ما طلبه
من تقديم الاقتراحات الأولى والتي مستند
لها ما قد يبدو له من الملاحظات بشأنه . فقال
لي أنه عمل على تسهيل المناقشات وجعلها واضحة
قد أمر بوضع مشروع يجوز أن تتناقض فيه
معاً . وسلم إلى صورة منه وأخذ يتلو على مادة
مادة . وكان يدلي إلى أثناء تلاوته بالإيضاحات
التي كان يراها لازمة عن بعض نصوصه .
وبين لي الأسباب التي دفعت لوضع تلك النصوص .
وكن من جاني أظن أثناء تلاوته بالقول أو
محاداتنا القائمة الآن في مسألة الماهدة . فوعدتني
السراوسن تشمبرلين بأن الرد سيصل إلينا فوراً
وبأن من لطفه أن استدعى في الحال كاتب أسرار
وكلفه أن يدعو في الحال السير جون برسفال
للقائى للاتفاق معي على ما يلزم إجراءه في هذه
المسألة . فأعزبت له من مزيد إرتياحي وشكري
ثم اتفقت على أن تكون مقابلة مع السير جون
برسفال . لاجت في ذلك الموضوع في باريس بعد
عودتي من إيطاليا .
وفادرت إنجلترا فأخذت إلى باريس في ٣١ يوليو
وفي اليوم التالي أي في أول أغسطس . ورافقت
جلالة مولانا ذلك في زيارة الرسمية لروما .
— ٤ —
وبجرد وصولي كنتت بأسباب إلى للتفوق
له سعد زغلول باشا لأوقته والتفصيل على سير
المحادات بيني وبين السير . أوسن تشمبرلين
والظروف التي تلت فيها والأثر الذي تركته
في نفس من ناحية احتمال الوصول إلى اتفاق .
وتاريخ هذا الكتاب ٨ أغسطس . وقد أرسلت
إليه على هذا الكتاب ضرورة من مشروع وسألته
بما إذا كان يرغب في أن أبعث إليه بالمشروع الذي
وضعه وزارة الخارجية الإنجليزية قبل أن أضع
ملاحظاتي عليه وأقدمها للحكومة البريطانية . أو
أن أضع تلك الملاحظات وأبعثها إليه مع هذا
المشروع أولاً . وأخبرته في الوقت نفسه بما
اعتزته من العودة إلى القاهرة في أوائل شهر
سبتمبر . ثم بعد أن أكون قد انتهيت مع السير جون
برسفال في تعديلات القانون المتعلق . فأرسل لي
تذكاراً عني في مصر وأنه وإن كانت مسحة قد
جسدت فيها حسرة لا يستطيع أن يبدل إلى

الناطقة . إلا الأراضي الواقعة في غير تلك
الشرقية لغزة السويس . لأن احتلال هذه
وهي جزء من الأراضي المصرية قرره مراراً
لادة الثامنة من مشروع لوند .
وقد خلا مشروعى . كما خلا مشروع
من بيان الأجل الذي يجب عند اقتضائه أن
الجنود البريطانية في مكان خاص ألا أكون
يكون الخلاف في ذلك في سياق الحديث
مستكون لنا فيما بعد .
والواقع أني عند تقديم مشروعى لزم
أن يكون الاجل من ثلاث إلى خمس سنين . لأن
يكون استقرار الجنود يمكن في منطقة الشرق
والوجه الوحيد من هذه المسألة التي لم
في مشروعى إذا قيس بمشروع سنة ١٨٧٠ .
وإن كان لم يبق عني . هو مدة الاستقرار .
أكون بحاجة لأن أذكر أن هذا الاختلاف
للمشروع ليس راجعاً لخلاف في الجوهر والروح
بل لخلاف في الطريقة والأسلوب . وحسباً لذلك
إلى أن المشروع الذي أفضت إليه محادثاتنا
بلا جدال على أن تحديد أجل لاستقرار الجنود
كان يشغلني دائماً . وهل أدله من ذلك
المباراة الواردة في المادة السابعة من المشروع
نصت على أن الحل الذي وضعت تلك اللوائح
قرر ريثما يحل وقت لتقدم اتفاقاً يهدد
حاضرة صاحب الجلالة البريطانية في حاضرة
صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق حيا
طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وسأمر
فيما بعد إلى المقابلة بين مري هذه المباراة ويري
الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من مشرو
سنة ١٩٢٠
أما فيما يتعلق مسألة السودان . وهي المسألة
التي رأى مشروع سنة ١٩٢٠ وجوب تأجيلها
فيها مسألة مياه النيل . وعلى الرغم من هذه المسألة
الأخيرة من صفة الاستحجال . لتكون موضع
اتفاق خاص بعد ذلك . فليذكر أحد
مر كزنا في سنة ١٩٢٠ كان أحسن كثيراً
عليه الآن . وحتى في سنة ١٩٢٢ عند صدور
تصريح ٢٨ فبراير لم يكن قد اعتري هذه المسألة
أدنى تغير بل بقيت على حالها كما كانت في سنة
١٩٢٠ . وإنما خرجت المسألة في السودان به
حوادث سنة ١٩٢٤ . فبالنظر إلى ما نجم من
من الصعوبات التي لم يكن لها وجود عديد
مشروع سنة ١٩٢٠ . وأيت . مع الاحتياط
مسألة السودان السياسية إلى اتفاق بينه وبين
أنتي إذا استطعت الوصول إلى إعادة المقابلة
كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ . ولجنة المسألة
الجوية المستقلة . مسألة مياه النيل . في المسألة
أكون قد بلغت نتيجة مرضية بغير . ومن شأن
هذه النتيجة أنها تعيد الطريق على كل حل
أمرع وأوفق للمسائل الأخرى الخاصة بالسودان
أما ما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية
أو دافعا لأن أغير في المشروع الذي أعدته
الذي أخذ مشروع سنة ١٩٢٠ في هذا الصدد
لهم ألا يسي به هذا المشروع لأحد من
للمشروعات في تعديل الاقتراحات
والحكومة الإنجليزية دون الحكومات الأخرى
ذلك الثاني . فوضعت في مشروعى أن يعل
للمشروعات بمشروع الماهدة

وان هذه المفاوضات لأسباب مختلفة لم تكمل
بالنجاش . بل إن احداها لم يكمل بشرح في مباشرتها
حج . فقلت . ولكنه لم يكن لها من الظروف
للازمة ما كان للمحادثات المتواصلة التي كنت
سأخذ فيها . فإن الصعوبات الشائعة التي أعياها لي
للعظم في إنجلترا وانتلاف الأحزاب السياسية
المصرية وما تمتع به مصر من استناب السكينة
والنظام — بالرغم من صعوبات حجة — في ظل
حكومة وطنية دستورية . على أولئك أسباب
كانت تدعو إلى التأمل . ولكنها تدعو أيضاً في
الوقت نفسه إلى الحكمة والتبصر . ذلك أنه
على خلاف ما كان يجب مادة أن يكون . وقع
على الجانب المصري لاجل الجانب البريطاني عبء
تقديم الاقتراحات . فإذا كان هذا العبء قد اتى
بكم الظروف على عاتق . بعد اث ثلثت كل
التجارب . وعلى غير استعداد سابق من القيام
به . أنتكت أستطيع ألا أرى أن أم واجب على
هو ألا نجبه طلباً يبدى ذي بدء بالرفض . إذن
كان من أهم أن تكون الفكرة الأساسية في وضع
مشروعى هي أن يصلح أداة لفتح باب المحادثات
وكن يجب لذلك ألا تذكر فيه المسائل بقدر
الامكان إلا على أبسط وجوها . على أن يتفكر
إذا ما اتسع نطاق المحادثات وأطرد الكلام . في
الشرح والتدليل وذكر الشواهد والأمثال في
استيفاء المشروع بيان جميع الصعوبات التي قد
تد على الحلول المختلفة للمسائل التي كثر
لاهميتها عناية خاصة . وكنت أود . بعد إقرار
فكرة التحكيم فيما يتعلق بتفسير نصوص الماهدة
للتوقفة وتطبيقها . أن أعرف للذي الذي يمكن
الاتفاق عليه في جهة للمسائل المختلفة عدا
المسألة العسكرية . وما كنت لأخشي أن يظن .
حتى من الجانب البريطاني . أني إذا أغلقت الكلام
في مدة استقرار الجنود البريطانية في منطقة قناة
السويس وفي شروط هذا الاستقرار يكون معنى
هذا الغفال هو أن تصور أن الاحتلال البريطاني
للك الشقة من الأراضي المصرية احتلال دائم
اذ أن السكوت في هذا الصدد لا يفيد مجال من
الاحوال القبول . وقد كنت أرى أن أعرض
لهذه المسألة إلا بعد الاتفاق على بقية المسائل اذ
يكون الجو أكثر صفاء وملاءمة للبحث فيها .
كان أبسط وجوده للحدود الاحتياطية على يسلك
هذا السلك . إذ ليس من الحكمة حينئذ في معالجة
مسائل عدل يدا بأمره بدون أن يرضى الإنسان
جهوده إلى الفصل ودون أن يصفى وجود الاحتلال
واسباب الامل في تعرف الصعوبات جميعاً في حلها .
وقد كانت هذه المسألة على وجه الخصوص
الاحتلال . والسودان وبخاصة المصالح الأجنبية
والعلاقات الخارجية .
أما المسألة الأولى فيصرف النظر عما بين
مشروعى والمشروع الذي قدمه أوفد في سنة
١٩٢٠ من فوق في التبصر . فإن الفترة الأولى
من لادة السابعة من مشروعى يتفق مع نص
لادة الثامنة (عدا الفقرة الأخيرة) من مشروع
أولده . جيا الفقرة الثانية من المادة السادسة
تطابق لادة الثانية من مشروع لوند . أما
فإن هذه المادة الأخيرة . بعد ما ذكر إلى
الحكومة البريطانية من الأراضي المصرية بعد انقضاء
ذلك الثاني . فوضعت في مشروعى أن يعل
للمشروعات بمشروع الماهدة

مصلح للبلدين . تعاوناً في باب المصالح . فأعرب
السراوسن تشمبرلين عن ارتياحه لمصالح
مصر . وأكد أن الحكمة التي لا تتورى مطلقاً
الاحتياط . في المصالح . ولا سيما أن أدركت مصر
أن بريطانيا العظمى في حاجة إلى بعض ضمانات
لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة التي هي
اتفاق . فذكرت لسانه في ما أتلف إجراء أي
مفاوضة وأن لم أرم بزيارة إلى لوندرة إلى مثل
تلك الغاية الخاطئة . ولكن ما أبالي في من صدق
الحفاوة ولطف لودة أثناء محادثاتنا قد شجعتني
على الاعراب بكل بساطة عن رأي الذي لا يلزم
أحد سوى . وإن لم ما أستطيع عمله في هذا
الشأن إنما هو . إذا أذن بذلك . أن أسرف رأيه
ونوع الضمانات التي بردها ضرورية من وجهة
البريطانية . فإذا بدت في مقابلة أبعثها إلى زعيم
الأغلبية . سعد زغلول باشا . وتذكر بعد ذلك
فيما إذا كانت في الامكان للتوصل في مفاوضات
رسمية . وإذا تمت تلك المفاوضات فتعرض نتيجة
الاتفاق على البرلمان . فارت لم تبد الاقتراحات
البريطانية مقبولة بقيت الأمور على ما كانت عليه
وأنتي بذلك للخيار الذي قد تنشأ عن قطع
مفاوضات رسمية .
وبعد أن اتفقتنا تماماً على هذه القاعدة طلب
إلى السير أوسن تشمبرلين أن أقدم له مشروع
معاهدة . فقلت له : أنه ينبغي بهذا الطلب
ليست لدي المدة لذلك . فليس بين يدي شيء مما
يلزم من الوثائق وليس معي مساعدون . وإن
وزارة الخارجية البريطانية أولى من القيام بهذه
المهمة . غير أنه أبلغ في ذلك فوعده بأن سأبذل
الجهد في إعداد مشروع . ثم تذكر أني موافق
عامة أخرى واستأذنته في الانصراف بعد أن ترك
في نفس أجل الأمر بما أبداه من دلائل الترحاب
والصراحة . ما استطعت معه بعد أفكارى عن
الحالة الحاضرة وعن الآراء المصرية .
— ٢ —
شرعت أذن في وضع مشروع الماهدة .
وان أمراً أن كل مصري — أماني لا شك في
أنها مشروعة — في تحقيق مطالب البلاد كرامة
ولكن مع ذلك كنت أحب حساباً لما هو
قائم في الأفهام في إنجلترا من عوامل الريبة وعدم
الاطمئنان عائد بحول دون التحقيق الكامل لتلك
الطالب . وإن تكن مصر لم يتوان لها حتى الآن
بوقت أو الوسائل اللازمة لإزالة تلك العوامل .
لذلك رأيت أني لا أكون خدمت المصالح المصرية
إذا انصرفت على تقديم دفاع بليغ عن الطالب
القومية . فإن هذه المطالب قد تدمر منذ النظرة
الأولى لحق البريطانيين . حيث يستمر الصلح
لها فيصبح نزع الشكيل بمواصلة المحادثات
ويستد بذلك طريق البحث عن حل بمعدل
الاتفاق بين الطرفين . على أني كنت حريصاً
الحزم على أن يظل طريق ذلك البحث مفتوحاً
وأن كنت لا أشك في أن البحث أمر بالغ في
الذقة . وواضح أني لم أكن أستطيع توقع نايق
بسيط . فطالب القومية مرفوضاً . وليست
هذه المطالب فوق ذلك عناية على أحد . فقد
صرح بها في المفاوضات الأخيرة التي جرت
في سنة ١٩٢٠ في المفاوضات الرسمية التي دارت
في سنة ١٩٢١ . ١٩٢٢ . وهذا حال الحكومة

أنه في سنة ١٩٢٤ عند ما كان زغلول باشا في
انصرته عمل المستر ومضى ما كونه له . وقد كان
في ذلك الوقت رئيساً للوزارة البريطانية . فخلال
وضع أساس التعاون الودي بين البلدين . وكان
مساهم على الرغم من رغبته الساذجة في استمر
الأمان المصرية المستمرة لم يكمل النجاش . ومن
ذلك الحين وقعت حوادث يؤسف لها . وكان لها
عواقب غير مرضية . وقسمت عما إذا كان قد
استندنا من تلك الحوادث . وأصبحنا الآن أكثر
امتداداً لأن تلقى حقائق الحالة وجب أن نوجه وأن
نذكر لمازما التي ترتب على التعاون مع بريطانيا
العظمى تعاوناً قائماً على الصراحة والاحسان .
فاجتبهنا في أن نكون ملوحيمة النظر البريطانية
من القدر والشأن . على أن أغنى أنت تقدم
وجهة النظر المصرية أيضاً حتى نعرفها . وذكرت
لجائدها أن الشعب المصري في جملة لا يشك في
صدق العود البريطانية وأنه لم يفارقه الأمل بأن
سيأتي على أي حال يوم تتحقق فيه هذه الوعود
وأنه ليس من العدل أن تلام الأمة المصرية على
ذلك الاحتشاش واليقين الراسخين ، وإنما أملاها
عليها شعورها بمسألة حقها التي عززها التصريحات
الرسمية المتكررة على لسان رجال الحكومة
البريطانية . وأنتي لأدرك تمام الأدراك أن مصالح
بلادنا جعلت لها على السواء مصلحة في إزالة
أسباب الاحتكاك والصدام . وإننا لا نطلب إلا أن
تعاون علينا في تحقيق هذا الغرض . وقد بينته
أن أكبر الأسباب فيما كان يقع من الحوادث من
من وقت إلى آخر ، مما لا بأس به أحد بقدر
ما نأسفه ، يرجع إلى جو من سوء الفهم وعدم
الفهم يبعث بملاقات مصر مع إنجلترا . ويرتبط
على ذلك أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على
حسن النية كان ينظر إليه من الجانب البريطاني
بعين الريبة . كان مطالب الحكومة البريطانية ،
حق ولو كانت في مصلحة مصر ، كانت تؤخذ عندنا
بأنها اعتداءات على حقوق مصر . واستغلها .
وعندى أنه يجب ألا نلتصق في غير هذا المصدر
أسباباً للشك على أن كان على الحكومتين أن يذلاها
في العهد الأخير .

شاطر السراوسن تشمبرلين الرأي وسألني عن
الملاح لذه الحادثة . فاجبت بأن أحسن حل في نظري هو
أن يجرى بإسلاص تحديد العلاقات بين إنجلترا ومصر
عديد يعمل دون وقوع مثل هذا الاصطدام . جعل
ملاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توقع من
جوى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذي خيل
اضماره بالبلدين حل السواء . فقال لي إن هذا
هو ما يصر به ولفهم . ولكن هل من ميسر
في تحقيقه ؟ فاجبت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا
بأن تخلص من الشكوك التي لها في تحقيقه مع حرية
القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت أنه رغبة
الشعب المصري وزعماءه للتعاون في إيجاد علاقات
ودية مع بريطانيا العظمى رغبة لا غنى عنها .
فإنه قد سبق لي أن أثبت التيسيل على ذلك .
وإن لا شئ من هذه الرغبة قد زادت تأكيدها
قول به . ملكنا العظم من مظاهر الحفاوة التي
أولها المصريون بأن للوجود بها مصر نفسها في
شخصي جلاله . فإذا عرض غيره لا يمتنع يوماً
تعاون مع جلالته على أي شيء . في أنه يجوز
الاعتقاد أن التعاون مع بريطانيا العظمى هو
الأسهل والأفضل من التعاون مع غيرها .

شاطر السراوسن تشمبرلين الرأي وسألني عن
الملاح لذه الحادثة . فاجبت بأن أحسن حل في نظري هو
أن يجرى بإسلاص تحديد العلاقات بين إنجلترا ومصر
عديد يعمل دون وقوع مثل هذا الاصطدام . جعل
ملاقاتنا قائمة على قواعد تكفل — بما توقع من
جوى الصداقة — زوال سوء التفاهم الذي خيل
اضماره بالبلدين حل السواء . فقال لي إن هذا
هو ما يصر به ولفهم . ولكن هل من ميسر
في تحقيقه ؟ فاجبت بأن ذلك يتوقف على إنجلترا
بأن تخلص من الشكوك التي لها في تحقيقه مع حرية
القيام بشؤون استقلالها . وقد قلت أنه رغبة
الشعب المصري وزعماءه للتعاون في إيجاد علاقات
ودية مع بريطانيا العظمى رغبة لا غنى عنها .
فإنه قد سبق لي أن أثبت التيسيل على ذلك .
وإن لا شئ من هذه الرغبة قد زادت تأكيدها
قول به . ملكنا العظم من مظاهر الحفاوة التي
أولها المصريون بأن للوجود بها مصر نفسها في
شخصي جلاله . فإذا عرض غيره لا يمتنع يوماً
تعاون مع جلالته على أي شيء . في أنه يجوز
الاعتقاد أن التعاون مع بريطانيا العظمى هو
الأسهل والأفضل من التعاون مع غيرها .

الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته فيها.

المادة العاشرة - بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشأ الحائفة بين بريطانيا العظمى ومصر ، يكون ائتمار بريطانيا العظمى لقب سفيرة ويكون اعتمادها بالطرق العادية للتبعية لا غير الملحقين بالسياسة ، ويحول حق التقدم على الملحقين الآخرين .

المادة الحادية عشرة - مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان الى المفاوضات تجري فيها بعد ويكون لكل من الطرفين المتعاضدين فيها عام الحرية في تقرير حقوقه توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع الى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٢ وهي أن تتخذ كقاعدة لتحديد

أصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في التقرير الذي وضعه مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الداخلية المصرية في أعقاب كافة تدابير المراقبة اللازمة لتفويض توليع المياه طبقاً لقواعد التي وضعت في التقرير المذكور وعلى أن تقدم لها على التسهيلات

التي على فقها بجميع أعمال الري وعلى جري النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر

المادة الثانية عشرة - أنه وإن تكن الحكومتان على يقين من أنه مع الامتيازات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العلاقات بين البلدين لا يعتمد وقوع

أي سوء تفاهم بينهما ، إلا أنها رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقت على أن كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أي حكم من تلك الأحكام يعرض على جميع الأمم ، ويصرح الطرفان المتعاقدان منذ الآن بالأمان لقرارهما .

(وثيقة رقم ١)

السياسة الاسبوعية

للمادة السادسة - تسبلاً وتحقيقاً لتأجيل بريطانيا العظمى بحرية طرق مواصلات الامبراطورية ، ترخص الحكومة المصرية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية في الأراضي المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقاً مسبة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

وتستمر هذه القوة العسكرية بعد انقضاء مدة... سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة في...

السادة السابعة - تصمم مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتناقض مع المخالفة أو موقفاً يجوز أن يقضى الى اثاره صواباً لبريطانيا العظمى كما تتهم بأن لا تسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة السياسية التي تتبعها بريطانيا فيها وأن لا تتقدم مع الدول الأجنبية أي اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

المادة الثامنة - تعين مصر - بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية - مستشاراً مالياً يحوله في الوقت اللازم السلطات التي يتولاها الآن أعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشؤون التي تري استشارته فيها .

للمادة التاسعة - نظراً لتتقدم القضايا للمستقبل تعين الحكومة المصرية أيضاً في وزارة الحفانية - بالاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية - موظفاً يحاط علماً بكل ما يمس إدارة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ، ويكون تحت تصرف

ان الحكومة البريطانية والحكومة المصرية رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرسا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين .

وبما أنه يقتضي تحقيقاً لهذه الرغبة ، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيناً دقيقاً وذلك بأن يخلو وتحدد للسائل الملقه وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وبما أن هذا التعديل لا مندوحة عنه لاسيما أن كل تدخل في إدارة مصر يتعارض مع النظام الدستوري الجاري العمل به ، قد اتفقتا على ما يأتي :-

للمادة الاولى - يعقد بين اللادين بحفافة تؤكد الى مشاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

للمادة الثانية - اذا أصبحت مصر على أر غارة أو اعتداء أي كان نوعه ، في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو عن مصالحها تقوم في الحال بريطانيا العظمى لانجاءها بصحة بحارب ، ولا لجل تحقيق هذه الدائرة بين الجيشين

تتهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب التابعة في الجيش الإنجليزي ، وإذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين

للمادة الثالثة - تتهد بريطانيا العظمى بأن تبذل كل ما لها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على ابداله نظام الامتيازات الحالي بنظام أكثر ملاءمة لروح العصر ولحالة الحضارة في مصر .

وتعترف الحكومة المصرية - في سبيل الاعتراف لها بحق التشريع ضد الأجانب - لبريطانيا العظمى بحق التدخل بواسطة مندوبها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصري يشترط الآن في تطبيقه على الأجانب مصادقة الدول ذوات الامتيازات ، وتتهد بريطانيا العظمى من جهتها بأن لا تستعمل هذا الحق الا في الأحوال التي يخل فيها القانون فراق غير عادل في معاملة الأجانب وتفسير مصلحتهم في موضوع الضرائب أو التي يضارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ذوات الامتيازات .

وتوضح اتفاقات خاصة بالتسهيلات القفسي ادخلها على النظام القضائي الحالي توصالاً الى إلغاء الحكم القضائي وتحويل الحكم للقضية كالمصلحة العامة لهاكة رعايا الدول ذوات الامتيازات .

السادة الرابعة - تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقلل مصر في جميع الأمم ، وتضيد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض .

للمادة الخامسة - اذا اشتكت بريطانيا العظمى في حرب ضد الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أي ماساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل بريطانيا العظمى كل ما في وسعها من المساعدة في جلود أراضيها بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها ، وجميع طرق

أما مسألة السودان فقد كان المشروع يقع لما حلا ابتدائياً عظيم الأهمية من شأنه أن يهدد بل الوجه السياسي لتلك المسألة وأن يمسها .

وأخيراً فإن المهادنة مع بعضها عن مظنة تأسيس الاحتلال بحمل المسألة بوجود الجيوش البريطانية في مصر حلاً لم يتيسر في المفاوضات السابقة - رغبة أو غير رغبة - أن ينظر فيه بغيره من الأمل في نجاحه .

وأن يبدأ تدخل عصبة الأمم في جميع المسائل الناشئة عن المهادنة ورغبتاً في مسألة الجيش وهو مالت بحاجة الى التذكير بأن بريطانيا العظمى كانت حتى الآن تصر على رفضه وهو ما رغبته في مشروع المهادنة ، يصعد فيما يتعلق

باعتقال علاقاتها مع بريطانيا العظمى من أكبر آلام الشجعة مصر . لهذا أوتر أن اعتقد أن تلك الرغبة العامة قد تمتد الى كل من هؤلاء

بالرغم من الضرورة التي رفضها المشروع سيأتي يوم تتساقط فيه المفاوضات ، كما أرجو أن تدخل الامن القومي في سبيل التحقيق بأن يدخل في الشروع التعديلات والاضاحات الكلية بتبديد مائد باور النفوس من التلق ؟ وبذلك يقوم ما يجب أن يكون بين البلدين من الصداقة على أوطد الاسس وينفتح مصر عهد جديد من التقدم والرفاهية .

عبد الخالق ثروت

كيف تدافع عن نفسك

كل انسان معرض لأن يعتدى عليه في نفسه أو في ماله أو فيمن يولدونه . وقد يصل الاعتداء الى حد السطوة القلبية بقصد السرعة أو القتل . أو يكون أبسط من ذلك كلطمة على الوجه أو دفعة في الصدر أو اغتصاب شيء كرها أو مجرد كفة مينة ملدة نفس الانسان أو لخصم بهم .

في أنه حتى في الأحوال الأخيرة التي يمكن أن تعتبر أبسط أنواع الاعتداء يحس التعدي عليه أولاً مبرحاً لا يمكن السكوت عليه بغير إيقاف للتعدي عند حده وإطراده على سحب أهائته أو الاعتذار الذي يمكن أن يحوو الاهاة .

وقد يكون الانسان في هذه الظروف ليس مضطراً الى الدفاع عن نفسه غضب بل عن رفيق له . وقد يكون هذا الرفيق سيئاً ضعيفاً أو شيخاً مقسماً في السن أو سيده أو فتاة - أو أخناً أو زوجة أو خطيبة أو حبيبة - وقد يكون المصم مسلحاً أو أكثر من واحد أو ومن أولئك الذين يتصون بقوام الجندية فيهم أن يتنحى الأمر بصراع حقيقي يتم له التخلل على خصمه وإفلاله على مرأى من الجميع .

أن القوة المادية لا تجدي فمناً في مثل هذه الأحوال بل يحتاج الأمر الى استخدام القوة الموجودة بشكل يمكن به التخلل على الخصم آلة الحجوم ورد كيدم في محروم . وهذه هي مهمة المصارعة اليابانية .

نحن ندرسها مكدلة بالمصارعة الرومانية ولللاكمة بالرسالة بسهولة تامة . أطلب الآن كتاباً للمصور ودورسيا الجانبية التجربة . لا تترسل هؤلاء بل فقط ١٠ كلمات طواعية بوسنة تكاليف الريه المبرزة المصرية للذراع عن النفس

فلا قصد بالمهادنة تسويتها وحلها . ولعلنا الى السير أوسن تشمبرلان مذكرتين من مسائل الجيش والبوليس .

لم أكن حتى ذلك الوقت عرضاً لثلاث ولا على رئيس الاغلبية نص المشروع اذ أرى أننا لم نصل بعد الى شيء نهائي ، على أن هذه الاتفاقية التي أبرمتها أوسن تشمبرلان في ظل رغبته الصادقة في تكوين حبن العلاقات لاستئناف

الحادثات وذلك بخلاف (١) كنت أعده . ليس ذلك كرها . ولا كان مصطفى النحاس لما زلزل من جانب آخر أبدأوا لغيرهم في الوقوف على الشروع

وللذكرات التي تبودل في شامخها تكن لينة التي وصل إليها حتى ذلك الوقت ، ليس إلا تلك الرغبة العامة قد تمتد الى كل من هؤلاء بالرائق المتعلقة بجذائقي مع وزارة الخارجية البريطانية .

وقد ذكرت مصطفى النحاس بالمستقيم هذه الوثائق اليه ما كنت قد اتفقت عليه من أمور الامر مع أوسن تشمبرلان وسبق لي أن أشرت به من أنه اذا ما رأيت أو رأي هومن يسي أن المشروع غير محتمل القول بقف الامر

ذلك الحد فندرس بذلك مضار انقطاع القانون انقطاعاً رسمياً علنياً . فأبدي سعادة النحاس بموافقة على ذلك . ثم جادى سعادة النحاس بعد ذلك يداني على رأيه في المشروع من ألبان في أساسه ونصوه مع استقلال البلاد

ومن أنه يجعل الاحتلال البريطاني شريعاً وأكلاً لاروى فائدة للدخول في مناقشة يصح في الشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن يدخل بحسب عليه بمصلحة القبول . أما الذي وقد كان رأيهم رأى رئيس الاغلبية ، فتعدياً الى تبليغ رأيهم هذا الى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ولا أشك في أنه يباح لي أن أحملها ليد بعض كات أجل بها حكمي على الشروع الى أفضت اليه عباداني ومناقشاتي مع سادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندي أنه لو جاء الرد الذي كنت أظن وصوله في مسألة البوليس مطابقاً لوجهة نظري ووافقت الحكومة والوفد بمبدأي على التفرع لسكان هذا المشروع في مصاحبة مصر ، وذلك بعد النظر فيما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية على أثر ذلك القبول على ادخال بعض تخفيض

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العائد بسيادتها حرة كاملة حوله في الشؤون الخارجية مادامت إدارة تلك الشؤون مطابقة لروح المبادئ التي تتبناها في ميدانها

ببني وجوب ادخال أساليب التدريس والنظام التابعة في الجيش الإنجليزي وأعاد إلى الحياة القديمة في الجيش المصري وبسوى فضل البريطانيين على غيرهم من الأجانب في الوظائف التابعة للجيش المصرية فيها حاجة الى تدوين القوانين

أجاب : مادامت الكماليات المذكورة متوافرة وهذا الذي يمكن اعتبارها من القوانين

بين من هذا البيان الوزاري أنه بالرغم من ذلك من الجانبين من صادق الجهد في التوفيق ، كان يبدو في بعض الأحيان أن الحادثات لن تسفر عن نتيجة - كذلك كان الأمر في اليوم الأخير من زيارتي الثانية لمصر قد تهازشت وبعثها النظر

بحيث لم نستطع التوفيق بينهما ، فالتفقت الحادثات على غير نتيجة . غير أني لم أشأ أن أقادر لندرة دون أن أؤكد السير أوسن تشمبرلان واستنض

رغبته الصادقة في تكوين حبن العلاقات لاستئناف الحادثات وذلك بخلاف (١) كنت أعده . ليس ذلك كرها . ولا كان مصطفى النحاس لما زلزل من جانب آخر أبدأوا لغيرهم في الوقوف على الشروع

وللذكرات التي تبودل في شامخها تكن لينة التي وصل إليها حتى ذلك الوقت ، ليس إلا تلك الرغبة العامة قد تمتد الى كل من هؤلاء بالرائق المتعلقة بجذائقي مع وزارة الخارجية البريطانية .

وقد ذكرت مصطفى النحاس بالمستقيم هذه الوثائق اليه ما كنت قد اتفقت عليه من أمور الامر مع أوسن تشمبرلان وسبق لي أن أشرت به من أنه اذا ما رأيت أو رأي هومن يسي أن المشروع غير محتمل القول بقف الامر

ذلك الحد فندرس بذلك مضار انقطاع القانون انقطاعاً رسمياً علنياً . فأبدي سعادة النحاس بموافقة على ذلك . ثم جادى سعادة النحاس بعد ذلك يداني على رأيه في المشروع من ألبان في أساسه ونصوه مع استقلال البلاد

ومن أنه يجعل الاحتلال البريطاني شريعاً وأكلاً لاروى فائدة للدخول في مناقشة يصح في الشروع أو توضحه أو يصح عند الحاجة أن يدخل بحسب عليه بمصلحة القبول . أما الذي وقد كان رأيهم رأى رئيس الاغلبية ، فتعدياً الى تبليغ رأيهم هذا الى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ولا أشك في أنه يباح لي أن أحملها ليد بعض كات أجل بها حكمي على الشروع الى أفضت اليه عباداني ومناقشاتي مع سادة وزير الشؤون الخارجية لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وعندي أنه لو جاء الرد الذي كنت أظن وصوله في مسألة البوليس مطابقاً لوجهة نظري ووافقت الحكومة والوفد بمبدأي على التفرع لسكان هذا المشروع في مصاحبة مصر ، وذلك بعد النظر فيما كان يرجى من موافقة الحكومة البريطانية على أثر ذلك القبول على ادخال بعض تخفيض

ولقد كان ذلك المشروع يكفل لمصر العائد بسيادتها حرة كاملة حوله في الشؤون الخارجية مادامت إدارة تلك الشؤون مطابقة لروح المبادئ التي تتبناها في ميدانها

ببني وجوب ادخال أساليب التدريس والنظام التابعة في الجيش الإنجليزي وأعاد إلى الحياة القديمة في الجيش المصري وبسوى فضل البريطانيين على غيرهم من الأجانب في الوظائف التابعة للجيش المصرية فيها حاجة الى تدوين القوانين

أجاب : مادامت الكماليات المذكورة متوافرة وهذا الذي يمكن اعتبارها من القوانين

من الثقة الاسكاملة التي يراد بالحادثة أن تستهين بين البلدين فان خير الوسائل لحل وثيقة الاتفاقية المتبادلة هو أن ترتبط تلك الوثيقة شيئاً على الضمانات الأساسية لتكون بذلك قد تمسك برباطين الوثيقة

ولن تزال هذه الوثيقة تتردى وتتمدد حتى تبلغ درجة من الاستكمال تجعل الضمانات منها لا لزوم لها . وقد صرني أن أرى السير أوسن تشمبرلان

بشأنه ، وبوجه عام ، وهو يرى في هذا الشأن ، ومن ثم متدينا لتناقض في مواد المشروع وكانت هذه المناقشات التي دارت بارة مع السير أوسن تشمبرلان وطوراً مع المستر سلي

والستر امري أو غيرها من كبار موفاني وزارة الخارجية البريطانية ، وعسيرة وكشلا لا يخفى انطوة الى الامام لا بكثير من الشقة والهاء نظراً لبعده مسافة الخلف بين وجهتي نظر الفريقين ، كما يتبين من مطالعة الوثائق ، على أني كنت قد جعلت

جسدي عصبوراً في الأم وهو وضع السادي ملاحاً جانباً بعض المسائل النفسية ، وكنت أرى من ناحية أخرى أن سمية البادي التي يتم تقريرها أو شكها يجوز تحديدها بعد ذلك في سياق المفاوضات الرسمية . ولقد انقسم نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات

ذلك الاتساع الذي كنت عتظف به لهذا المورد من أدول الحادثات وحصلت بذلك على حلول لم تعالج في المفاوضات السابقة بغيره من الأمل في نجاحها . واذا لم أوفق لأن قبل مبدأ تحديد أجل

تدخل بعده القوات العسكرية الى منطقة القتال وكنت لا أرضى بأي حال أن أترك هذه المسألة لحض رأي بريطانيا العظمى وارادها فقد جعلت الفة في هذه المسألة لجمعية الأمم على أن يكون لمصر في أجال دورية حق استئناف المسألة أمامها

اذا لم تجب الى مطالها ، وقد حصلت أيضاً على أن يتضمن للمشروع نصاً خاصاً يشير الى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في مصر كرها بمنطقة القتال . نعم أن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضاً

الإشارة الى مثل ذلك الامكان ولكن ذلك المشروع لم يربح حكماً لاجلة التي تقضى فيها عصبة الامم لمصر مصلحة مصر ، كما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القتال الى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول ، فيما يتعلق باصلاح نظام الامتيازات ، على عزايها محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ . فقد حددت القواعد الأساسية لاختيارات الأجانب في القضاء والتشريع ، وقد كان هذا التعديل متروكاً لبريطانيا . وكانت هي التي ستتولى المفاوضات في هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس للبادئ والزيارات التي تجلت في مشروعات السير سهرست (١) .

أما السودان فقد قات في أمره ان المسألة المهمة للمستعبدات مساهمة النيل ، وتخل مع المهادنة على وجه يكفل لمصالح مصر الحيوية في هذا السبيل .

وأود أن أشير آخر الأمر الى الزاا التي حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ في أمر الجيش السياسي ليس في الخارج وفي أمر عقد المهادنات كما تبين جلياً من مقارنة النصوص

عامة في ذلك المشروع وفي عدم الإلماء في قبوله . كقوله عيت يابداج أنه مناقش كل المناقشة لأساس العسكرية التي يقر عليها اذ كان للتسود

القائمة استتلال مصر على قواعد وطنية وحسب للسائل الملقه ، منبلاً لتدخل في شؤوننا الداخلية وتحدانا من خلدور فوج البلدان في مشا كل جديد

وان للمشروع البريطاني فضلاً عما يترتب به من حل غير مقبول لمشكلة القوات البريطانية العسكرية يتعارض مع هذه الاعراض الأساسية ، بل هو يهيم بالفعل أساس استقلالنا اذ يضع مصر تحت نوع من الرصاية ويزيد في أسباب التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية . أفلا يكون الاعتدال

الذي أن تترك الأمور كما هي ، فذلك خير من عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم . وإن يمشي وجوه التدخل في الشؤون المصرية كما تعتبره مصر تدخلا غير مشروع يصحح يقتضي للمشروع البريطاني مشروعاً . ولن يخفف من هذا الاسباب أن يكون

المشروع البريطاني قد قبل ما اقترحت في مشروع من أن يحكم جمعية الأمم في كل خلاف يجوز أن يبقى تطبيق شروط المهادنة أو تفسيرها ، اذ الواقع أن جمعية الأمم لن تعتمد في حكمها في الخلاف الا على المبادئ الثابتة في وثيقة الاتفاقية

فاذا قبل المشروع البريطاني فاعسا ستكون قاعدة الحكم مبادئ ذلك المشروع نفسه . فاجاب السير أوسن تشمبرلان بأنني كنت

فاسياً جداً في حكمي على المشروع البريطاني ، وأنه لا يرى أن هذا المشروع قد تجاوز العقول في أمر الضمانات اللازمة لحماية مصالح بريطانيا العظمى ، وأنه في هذا يتعلق على وجه الخصوص ، بوجود القوات البريطانية في مصر لاراد في أن الرأي البريطاني في هذه المسألة يجمع على أن بقاء تلك القوات من

السائل الحيوية بالنسبة للدولة البريطانية ، وأن كل سعي للاتفاق لا يلاحظ فيه تلك الحقيقة ، كما أنه حتى الى الفشل والاتفاق . ثم ذكرني بما قاله في هذا الشأن قبل الآن من الوقت الذي وقته أسلافه

ازاء هذه المسألة وبخاصة موقف مستر ومي ما كيدوناه في سنة ١٩٢٤ . وصرح بأن مسألة تعيين النقطة التي تتسكن فيها تلك القوات وتحديد الأجل الذي تنتقل بمسد انقضاءه الى تلك النقطة أمران تريد الحكومة البريطانية أن يكون البيت فيها موكولاً لخص رأيها . وأخيراً فانه فيما يتعلق

باحتال الجلاء من هذه النقطة التي تكون في منطقة القتال فلا يمكن البحث فيها في الوقت الحاضر . وقال أن الأوفق في هذه المسألة وفي مسألة الضمانات التي تطالب بريطانيا العظمى بها الآن الانتظار ريثما تظهر نتائج المهادنة وما يجري عليه الامور في مصر

في هذا العهد الجديد . وهذا مالا يمكن التنبؤ به الا ، وعلى أي حال فلا تعرض الحكومة البريطانية نفسها لخطر التفرط فيما يدها من ضمانات . وهنا رأيت من الواجب على أن ألفت نظر

السير أوسن تشمبرلان الى أني لم أكن جدياً في أن أحسب لطفه الأمانة حساساً على أنه لن يفوته أن المفاوضات لإبرام معاهدة ليس في الواقع الاضرب من ضروب المهادنة وهو تلك التي يترتب واجبات على الطرفين مهما يكن مبرر كل من منهما لتقاء الآخر

ويأخذ على بناءه على ما تقدم أنه اذا راد الوصول الى حل فلا بد أن يتصور على الضمانات الأساسية قائم مادام

مهمون الضمانات التي تطالبها الحكومة البريطانية

من الثقة الاسكاملة التي يراد بالحادثة أن تستهين بين البلدين فان خير الوسائل لحل وثيقة الاتفاقية المتبادلة هو أن ترتبط تلك الوثيقة شيئاً على الضمانات الأساسية لتكون بذلك قد تمسك برباطين الوثيقة

ولن تزال هذه الوثيقة تتردى وتتمدد حتى تبلغ درجة من الاستكمال تجعل الضمانات منها لا لزوم لها . وقد صرني أن أرى السير أوسن تشمبرلان

بشأنه ، وبوجه عام ، وهو يرى في هذا الشأن ، ومن ثم متدينا لتناقض في مواد المشروع وكانت هذه المناقشات التي دارت بارة مع السير أوسن تشمبرلان وطوراً مع المستر سلي

والستر امري أو غيرها من كبار موفاني وزارة الخارجية البريطانية ، وعسيرة وكشلا لا يخفى انطوة الى الامام لا بكثير من الشقة والهاء نظراً لبعده مسافة الخلف بين وجهتي نظر الفريقين ، كما يتبين من مطالعة الوثائق ، على أني كنت قد جعلت

جسدي عصبوراً في الأم وهو وضع السادي ملاحاً جانباً بعض المسائل النفسية ، وكنت أرى من ناحية أخرى أن سمية البادي التي يتم تقريرها أو شكها يجوز تحديدها بعد ذلك في سياق المفاوضات الرسمية . ولقد انقسم نطاق البحث في مسألة القوات العسكرية ومسألة الامتيازات

ذلك الاتساع الذي كنت عتظف به لهذا المورد من أدول الحادثات وحصلت بذلك على حلول لم تعالج في المفاوضات السابقة بغيره من الأمل في نجاحها . واذا لم أوفق لأن قبل مبدأ تحديد أجل

تدخل بعده القوات العسكرية الى منطقة القتال وكنت لا أرضى بأي حال أن أترك هذه المسألة لحض رأي بريطانيا العظمى وارادها فقد جعلت الفة في هذه المسألة لجمعية الأمم على أن يكون لمصر في أجال دورية حق استئناف المسألة أمامها

اذا لم تجب الى مطالها ، وقد حصلت أيضاً على أن يتضمن للمشروع نصاً خاصاً يشير الى إمكان وضع حد لبقاء الجيوش البريطانية في مصر كرها بمنطقة القتال . نعم أن مشروع سنة ١٩٢٠ تضمن أيضاً

الإشارة الى مثل ذلك الامكان ولكن ذلك المشروع لم يربح حكماً لاجلة التي تقضى فيها عصبة الامم لمصر مصلحة مصر ، كما قد يترتب عليه بقاء القوات البريطانية بمنطقة القتال الى غير أجل معين .

كذلك أمكن الحصول ، فيما يتعلق باصلاح نظام الامتيازات ، على عزايها محسوسة بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ . فقد حددت القواعد الأساسية لاختيارات الأجانب في القضاء والتشريع ، وقد كان هذا التعديل متروكاً لبريطانيا . وكانت هي التي ستتولى المفاوضات في هذا الشأن مع الدول الأجنبية الأخرى على أساس للبادئ والزيارات التي تجلت في مشروعات السير سهرست (١) .

أما السودان فقد قات في أمره ان المسألة المهمة للمستعبدات مساهمة النيل ، وتخل مع المهادنة على وجه يكفل لمصالح مصر الحيوية في هذا السبيل .

وأود أن أشير آخر الأمر الى الزاا التي حصلت عليها بالنسبة لمشروع سنة ١٩٢٠ في أمر الجيش السياسي ليس في الخارج وفي أمر عقد المهادنات كما تبين جلياً من مقارنة النصوص

السياسة الاسبوعية

السياسة الاسبوعية

ظهر حديثاً
كتاب
صندوق الدنيا
يقلم الأستاذ السكه
ابراهيم عبد القادر المازني
ويطلب من دار الترقى للطبع والنشر بشارع الساحة بالقاهرة
ومن مؤلفه بجريدة السياسة ومن موم المكاتب الشهيرة بالقصر المصري
ثمانية ٥ قروش صاغر
عند أجرة البريد

اسطوانة وفوتوغرافات
اوديون
بشارع طاهر - امام البوابة الغربية

له أبدأ وليس من شك في أن مصر أبداً تكون عن
الريضة في الحرب وليس لها طموح مع ذلك من حاجة
لجأها إلى الشرق هو بريطانيا العظمى حليتها
والى الغرب دولة إيطاليا التي مارست علاقاتها
الودية بها على خير ما يرام. أما السودان فقد
ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة فلا خوف
من نزوح أهله إلى الثورة ولا من اعتداء جدي
تقوم به البلاد المتاخمة له. كذلك تكون القوات
الحالية لجيش في الواقع كافية نسبياً ولكن
التي لا يتفق مطلقاً لضعف استقلال البلاد ولا
مع معاهدة التحالف هو فكرة التجديد في ذاتها.
ولم تذهب مصر لتحديد قواتها إلا في عهد سيادة
الدولة العثمانية وكانت قوات الجيش المصري مع
ذلك معددة بنائية عشر ألف جندي. أيجوز
أن ان يفسر التجديد القليل القليل
أنه يرضى للضرورة سلامة الوصاية البريطانية؟
أو يجوز أيضاً أن يفهم أنه إذا كان المشروع
البريطاني قد أفرغ في قالب لا يترك أمراً
للحرية قطعاً لتجديد فيه في ذلك الا خوف
يدخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية؟
إذا كان الأمر كذلك فغير ألا جرى حديث في
محالفة. في كانت لفظها ولا بمناسها لتتلمذ أو
لتنفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير
التي تبدأ لاقضاء أسبابه.

ولقد يتبادر إلى الذهن أن عدم تجديد
قوات الجيش المصري هو بالأكثر مصلحة بريطانيا
العظمى. إذ كما زيد عدد تلك القوات خفف عن
قائدها أن ماتهتد به كلفة من العسائنة على
الدفاع عن مصر. ولكن هذا وجه يفرض فيه
توافر الثقة من الجانبين.

وهل كل حال فانه يجب التنبيه إلى أن هذه
إحدى المرة الأولى التي تعرض فيها مسألة تجديد قوات
الجيش المصري. فإن المفاوضات السابقة لا تتضمن
أي أثر في هذا الصدد. فكل جدم من الأحداث
يأمر مابعد هذا التجديد أم ينبغي أن يؤول
ذلك بأن الثقة أخذت في النفس شيئاً فثقت؟ وهل
ضرب الثقة هذا هو الذي يفسر أيضاً أن التسوية
الوقتية والتي وضعت لمدة ثلاث سنوات عقب
الحادث الأخير يقتضى تبادل للذكراك التي
تسير إليه هذه الفترة يقرها هذا المشروع ويطلبها
نافذة مدى عشر سنوات على الأقل. مع أن كان
يلوح أن الامتثل في هذا الشأن إعادة النظر في
التسوية لكثرة مناسباته هذه المحالفة. وذلك
لتوفيق بينها وبين الحالة التي تنشأ عن المحالفة.
الفترة الثانية — يجوز التساؤل عما إذا كانت
هذه الفترة ليست تذكراً. لشطر الفترة السابقة
الحاصل بالاتصال بين قوات الجيوش البريطانية
والعصرية وتنسيق طرائق تدريجها. ولقد يظهر
أن التمسك بوضع معينين ولبين تحت تصرف
الحكومة المصرية يؤدي نفس الغرض من التسوية
التي وضعت بالذكراك السابقة في شهر يونيو
الماضي. والأقرب فهم أن تعرض هاتين الفترتين
على سبيل الحجة لأن يجمع بينهما.

ولست أدري إذا كان من غير صالح الجيوش
المصرية في تلك السنين غير بريطانيا العظمى من جهة
استحالة تأمين سيادتها في الجيش البريطاني من جهة

فواجب لي أن ألتزم بالبريطاني يوافق في الواقع
على ما يبتدئ من الاقتراحات في المادة الحادية عشرة
من مشروعها. غير أنه أفرغها في صيغة قد يبرر
ظاهراً قول الذين يزعمون خطأ في نظري —
أن السياسة الإنجليزية ترمي إلى التواء رقابة وزارة
الاستخبارات المصرية على مياه النيل. والحق أني
لا أجد تفسيراً واضحاً للاستعانة عن الصيغة
البسيطة المرسلة التي استعملتها بعبارة «منع على
مصلحة إلى المصرية التجهيزات اللازمة لمراقبة
الارصاد الخاصة بعملية سد ستار» وعبارة «اعطاء
الحرية الوصول إلى البيانات المتعلقة بها» فإن
هاتين العبورتين اللتين صيغت علي وجه الضيق قد
عملان على الظن أن مراقبة مسرران تكون الامرافة
حساسة للارصاد وعمليات الجمع على حين أن الطريقة
الصحيحة الطبيعية لمراقبة الارصاد هي مراقبة
العملية ذاتها وفي حين أن حرية الوصول إلى البيانات
تستلزم حق الوصول للمعرفة نظام حركة الخزائن
ذاتها ومن المؤكد فوق هذا أن بريطانيا العظمى
لا تصد أن تنير التكاليف التي أنبتها ودافع عنها
بقوة كبار المهندسين البريطانيين الذين تولوا العمل
في وزارة الاشغال كستشارين أو وكلاء وزارة
التكاليف تقضى بأ مراقبة مياه النيل يجب أن تظل
بيد هذه الوزارة وقد رويت دوماً وبخاصة في
الحالة أن تتخذ الصيغة المرسلة التي اقترحتها بدلاً
من الصيغة المبهمه الولد في المشروع خصوصاً
وان هذه الصيغة على إلهامها تؤدي إلى نفس النتائج
العملية التي تؤدي إليها الصيغة المرسلة؟
ومن جهة أخرى قد يؤخذ من عبارة المادة
الثالثة من المشروع بصد مشروعها التي
قد تباشر مصر اقتناعها على تجري التلألأها تحدث
عن بد لاحق لمصر والسودان وأما إيراد الاعتراف
له بعض الزايات والمناخ. كذلك احتفظ بمصالح
السلطات الإقليمية كما لو كانت سلطات أجنبية.
أما مسألة نفقات الاعمال الكليكية والتعويض عن
الضرر الذي ينجم من جراء أعمال الري فليست
المادة على ما نرى، موضعاً كرهالان مسئولية
الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من
حقوق سيادتها على السودان. فعن مصر لم تغفل
قط عن واجباتها في هذا الموضوع.

يبقى أن ندين ما هو اتفاق أول مايو سنة
١٩٢٦ الذي يشير للمشروع إليه في عرض الكلام
على تقرير لجنة النيل خصوصاً وأنه يلاحظ أن
المشروع البريطاني لم يشتر إلى التعديلات التي
أدخلتها وزارة الاشغال العمومية على النتيجة
الحتمية لذلك التقرير ووافقت عليها مصلحة رى
السودان على ما ذكر.

الملحق — عولجت العلاقات العسكرية بين
البريطانيين في خمس فقرات من ست يتضمنها الملحق.
وهي تتناول تجديد قوات الجيش المصري وبيان
بعض الالتزامات التي تقع على مصر من جراء وجود
القوات البريطانية فيها وأعمالها بالجيش المصري
طبيعاً لاصحوبة فيه ولا بتقيد. فقد كانت تلك
الحالة منذ ثلاث سنوات فقط أمراً لا يسي به.
ولقد يكون من حسن التوفيق أن يطابق عود الحال
إلى ما كان عليه المدي في تمشك معاهدة التحالف لاسيما
أنه يراعى هذه المعاهدة أن تهم العلاقات بين القطرين
على أدب الاسس وأن تطرح على قرار الزعماء.

الحكومة البريطانية فتتبدد وقضيق حقوق
السيدة لا يتفقان واستقلال البلاد. صبيح أن
التي اقترح تضمن شيئاً من محاولة تخفيف
وفاء هذا التقييد وذلك باعتماد حد المرحبة
إرفاقها التي تطلب الاستشارة من أجلها ولكن
بالحى هذه المرحبة «درجة للمدير فما فوق» إن
هذه التاميرات هي الامن اصطلاحات الكادر
لا أكثر. وقد لا تتفق مع حقيقة الوظيفة. فإن
هناك مديري أي موظفين يتولون إدارة شؤون
مصلحة من مصالح الحكومة وليسوا في المرحبة
للتق على تسميتها بدرجة للمديرين أو الدرجة
الأولى. كأن هناك موظفين فيجرت وظائفهم
من سلطة الادارة والحكم ولكنهم يتقاضون
مرتبة الدرجة الأولى وعلى فرض أن لكلفة المدير
ولاة معينة فإن هذه المادة ليس فيها ما يفيد
الحكومة المصرية إذا شئت ترقية أجنبي موجود
في خدمتها إلى وظيفة المدير. فقم إذن تقييد
حريتها حيناً يؤى هذا الاجني من الخارج؟
الحق يقال أن مصر صديقة إنجلترا لن ترحب
توجهها إلى طلب نفس وشروط صديقتها كما أعوزها
للمحالة إلى الجانب من أصحاب الاختصاص الفني
وتزول الرشحين البريطانيين منهم لتقليد وظائف
الثقة من توافرت فيهم الكفايات المطلوبة. ولكن
البون شاع بين هذا وبين أن يعلق عمل الحكومة
المصرية على موافقة الحكومة البريطانية كما رأى
لما أن هناك فائدة لصالح العمل من وراء استخدام
مرشح غير بريطاني.

وإذا كان من الواجب أن يشار في معاهدة
التحالف إلى شيء في هذا الموضوع فلا يجوز أن
تخرج مما سبق تقريره.

للمادة الثانية عشرة — عن مشروع لجنة ملز
ومشروع اللورد كروزون بتحديد اختصاصات
كل من للتشار القضاء والمستشار المالي. وقد
كان مثل هذا التجديد أجدر للمشروع الحاضر
لأنه أن الغاية المقصودة منه هي تحديد النقط
للمحظ ما هو إلى أدى إلهامها ولبسها إلى صعوبات
جمه.

ولقد أصبح مركز هذين المستشارين ووظيفتهما
غير معينين الآن. وظاهر أن ما كان ذلك المستشارين
من المركز والوظيفة في عهد الاحتلال أو الحماية
لم يكن ليقى كما هو بعد أن أعلن استقلال مصر.
لجب إذن أن تبين ما إذا كان هناك منذ هذا
الاعلان وثيقة ماضية الحكومة المصرية في هذا
الصدد. ولست أعلم أن شيئاً من ذلك يوجد
إلى الآن الذي الوارد في اذار نوفمبر سنة ١٩٢٤
خامساً. ولقد أعلن أن الحكومة البريطانية
لا تسحب أن تستقي عبارات وصيغاً حسدت
تأثير مثل الحالة النفسية التي كانت سائدة في
وقت غمر تلك الوثيقة. فدا أرى أي الضنية
التي اقترحتها في اللاديين الثامنة والثانية من
مشروعها تتفق تماماً مع ما يجوز بريطانيا العظمى
أن ترغب فيه لاستيثاق حسن. أن النظام فيما
يعلق القضاء والمالية سيظل سائداً في الظاهر
المصري.

للمادة الثالثة عشرة — لقد حرصت في
المشروع الذي قدمته على تجنب القطع رأي في
مسألة السودان العامة التي تخلف فيها الحكومتان
وذلك لاختصاص السابقين بغير الاختلاف. وقد

الأولى بالنسبة موضوع الفعاليات اللذان
الاجانب وفيما إذا كان ينبغي أن يحتفظ
اليها. فدل استمر الفكر مثلاً إلى الحالة
الدول الأجنبية عسكرياً في مصر لحماية أرواح الناجين
اليها وأولم. ولكن الدوام هو أنه إذا استثنى
تدخل بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٢ لم يقع قط
تدخل من هذا القبيل. وقد يقال ان وجود الجيوش
البريطانية في مصر وقها شر هذا التدخل. ولكن
منا يكون القول في المدة السابقة على الاحتلال
الاجلبي حيث كانت أرواح الاجانب وأموالهم
أكثر عرضاً لخطر منها الآن وتماثلت السياسة
المصرية دونها الآن سواء في حسن الادراك أو في
صحة التدبير. وأخيراً فإن الجيوش البريطانية لا تجلب
عن البلاد غرضاً عند المحالفة.

وإذا فرضت بفرض السبيل، وأرواح طائفة
من الاجانب وأموالها لخطر (ويجوز خارباً عن
موضوعنا حالة الاعتماد على فرد من الاجانب إذ
لم يعهد التدخل في بلد ما بسبب مثل هذه الحالة)
فلا بد من أن يسبق العمل المباشر عمل دبلوماسي
وهذه الحالة هي الغنية بنص كمن للمادة الثانية
من المشروع بحسب الصيغة التي اقترحتها وفي مثلها
تتفق الفاتحة من ذلك النص.

أما التصديق باستبقاء عنصر أجنبي في الادارة
المصرية فقد ذهب عن الجال فيما يظهر أن مصر
أصبحت منذ صدور القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣
المؤبد باتفاقية عقدت بين مصر وبريطانيا العظمى
غير ملزمة بإبقاء أجنبي في وظيفته والأولى غير
مازمة بتعيين أجنبي في وظيفة تفرغ من أجله. ولو
أن هناك ما يترجم بعد أن قدمت من سنة إلى سبعة
ملايين من الجنيهات توفيراً للموظفين الأجانب
بأن تعود من حيث بدأت كانت مصر كمن دور
في حلقة مفرغة غريبة الشكل واقتصر أمرها على
تحريك التمددين دون أن تخطو أي خطوة.

على أن فساد المادة أت من أسامها. ما إذا
هي بالضبط مسئوليات بريطانيا العظمى حيال المصالح
الأجنبية وكيف يمكن التوفيق بين هذه المسئوليات
مع ما خاضه المشروع البريطاني عليها من الشكل
وفرعه عنها من النتائج. وبين وجود ممثلين للدول
الأجنبية بمصر من ناحية أو كيف يمكن من ناحية
أخرى التوفيق بينها وبين أي صورة من صور
الاستقلال؟ ولقد أعلنت إنجلترا استقلال مصر
على أنها أن تعهد أن ذلك الاعلان يفي على الاخلاص
للائق بالسياسة البريطانية. ثم أي فائدة يجنيها مصر
من تعرض للسائل الملحة إذا كان هذا التعريف
يؤدي على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطاني
في شؤون مصر وتدميره.

لكن هذا يجوز أن نعتبر أن بريطانيا العظمى
لم تقصد بهذه المادة إلى مثل ذلك الرمي البعيد الذي
يصح وصفه بالمغامر لكيان استقلال البلاد. وأنها
لم تقصد أكثر من اشتراط بقاء بعض الأنظمة
أو المبادئ الإدارية القائمة الآن والتي ترى أنها
كافية بالأمن والطمأنينة على أموال الاجانب
وأرواحهم (الفترة الثامنة من ملحق المشروع)
فإذا كان هذا هو مرامي إلى بريطانيا العظمى فلي
أستأذن في لفت النظر إلى أن الأنظمة المولية التي
وهي تحت الحماية المصالح الأجنبية وافية بهذا الغرض
عالم. ولقد ردت. مؤكداً قبل الاحتلال. فلو
أن تلك المبادئ الإدارية المصرية لم تكن موجودة
لأولئك المبادئ.

شأنها وأياً. أنها تتفق مع رغبات مصر الحقيقية
وعلى وجه الأسباب التي لا ترضى مصر من أجلها
أن تجبر نظاماً يقرر الوصاية عليها.
وتتبدد على للاعتناء السابقة بالاعتراض بأن
المادة الثانية لا تتطابق إلى أعلى الشؤون الخارجية
التي توطئ به مصلحة مشتركة بين البلدين. وإن
مدى انطباعها لذلك ضيق محدود وإن مارسه من
التأليف تحت الماشتر في المصلحة.

غير أنه يجوز التساؤل عما هي تلك الشؤون
على وجه التدقيق. وما هو مناصب المصالح المشتركة
ومن هو الذي يقضى بوجودها. وعند أي حد
ينبغي مداهما. وهل تلك الشؤون تنحصر على مسألة
الدفاع عن القنار أم تتناول المسائل الاقتصادية
والقنانية وغيرها؟

إن من الامتناع من التسليم بأن هذه المبادئ
قد بلغت الأمانة من الإلهام واللبس وان ما انطوت
عليه من التسليم يجعلها تهم جميع مناحي السياسة
الخارجية. وينجم عن ذلك أن حركة الحكومة
في هذا الميدان تصبح مشلولة. بل تصبح مظلة
أعمال السياسة الداخلية نفسها بقدر ما تكونت
متصلة بالسياسة الخارجية. والحق أن هذه الاعمال
يضررها المخلقة قصاب بالشلل والمطل بالنسبة
لمصر المستقلة إذا كانت تجعل تابعة لبريطانيا العظمى
وخاضعة لوصايتها.

وإنه إن مفهوم في حالة تؤثر العلاقات بين
مصر ودولة أجنبية أي في الحالة التي يجوز أن
يقال فيها أن ثمة خطر الحرب أن الحليف يتبادلان
للمشورة أو على الأصح أن تستشير مصر بريطانيا
العظمى. لأن مثل هذه الاستشارة من صميم معنى
المخالفة ولها. ولكن هذه المسألة حالة بينها
لا مثل يجوز القياس عليه. كما هي مصورة في هذه
المادة. وبناء عليه فليكن يتوافر معنى التحالف
ويتفق معنى الحماية أو الوصاية ينبغي استهلال المادة
الثانية بعبارة «إذا طرأ».

وهل ثم حاجة إلى أن يزيد على ما تقدم أن
من الجائز أن يكون حليفين في بعض المسائل
للفرد أو المصاحبة مصالح مختلفة أو متعارضة
وأن تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى على تحقيق
مصالحها الخاصة دون أن يكون في ذلك اختلال
بروح التحالف. ولم يكن معنى التحالف ليقضى
توافق لصالح في جميع الشؤون. ولهم في هذا
الصد أن يملك كل من الحليفين عن أي عمل
أو تصرف ينافي الغاية المقصودة من المحالفة أو يعطلها.
للمادة الرابعة — هذه المادة تختلف عن المادة
الخامسة من مشروعها في نقطتين: فمن جهة
تتعلق بالحالة التي تكون بريطانيا العظمى فيها مهددة
بخطر ومن جهة أخرى تكتفي إلى أن التجهيزات
والساعدات اللوحطة هي التي تقتضيها حالة الحليفين
مشيكتين معاً في حرب.

وإذا صدقت الفكرة فإن الفكرة التي تتضمنها
للمادة الخامسة من مشروعها ترجع إلى اقتراح عرضه
الوفد المصري حيناً كان يتفاوض مع اللورد بلير.
وكان وجه ذلك الاقتراح بيان على التبادل المحالفة
(دعماً لشبه الحماية التي تمنى ولا تأخذ) وتقدم
للبلين الجيوش على حسن استعداد وصديق فياتها.
على أنه لا ينبغي لبريطانيا من الركون لحافس في
العالم. ولكثرة وجعها مناهلها السياسية.

للمادة الخامسة — تضمن بيان هذه التجهيزات على أنه
يجب أن تبين ما إذا كان يجوز أن هذه التجهيزات
تتسع لشيء آخر غير ما ذكر في الملحق.
وبعد. فإن الفترة الثانية تحمل الحكومة في مسألة
السكان التي تستقر فيه الجنود البريطانية حتى بعد
مضي عشر سنين من العمل بالمهادنة مجهلاً غير
مضمون. فيجوز أن يكون لمصلحة مصر ويجوز
أن لا يكون. ولا تمدد هذه الفترة الوعد بالنظر
في المسألة. ولقد يلوح بالرغم من أن ذلك النظر
من شأن الطرفين أن الحل يتوقف بصفة خاصة
على بريطانيا العظمى. لاسيما إذا صرح مفهوم هذه
الفترة من أن تنفيذ نصوص المعاهدة مهمة تقوم
القوات البريطانية على تحقيقها. مما يعمل لوجودها
غرضاً ثالثاً جديداً لم يكن حتى الآن متوقفاً.

فليس من شك إذن. مع تعدد الاعتراضات التي
يقصد إليها بوجود القوات البريطانية. ومع كل
ما قدمت الإشارة إليه من الشك والتعجيل بالنسبة
لسكان استقرار تلك القوات في أن الواقع في أمر
ملك القوات أنه — بالرغم من تأكيد الفترة
الأولى للعكس — احتلال بالمعنى الصحيح. وفي
أنه أشد الوجوه اختلالاً بسيادة البلاد.

المادة الثامنة — تتضمن هذه المادة سبعين:
أولها الدفاع عن البلاد من الاعتداء. وثانيها
مسئوليات بريطانيا العظمى لحافس حيال المصالح
الأجنبية. كما تضمنت بمصر تدبيرها مع مصر.
أولها أن تولى مصر بريطانيا العظمى بوسائل
التفريق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الاجانب
وأموالهم. والثاني أن تحتفظ في الادارة المصرية
بعض أجنبي في شأن مثل هذه الحماية.

ولقد كان هذا ما تضمنت في المفاوضات
السابقة مثل هذه التجهيزات. ثم ما هي تلك الوسائل
وما هو عند الموظفين الاجانب وفي أي نوع من
الوظائف. على هذه التجهيزات بالغة من الإلهام
والاختلال. فلو جعل في ظلها نظاماً يجمع بين
الاجانب والمصريين.

للمادة السادسة — تضمنت هذه المادة سبعين:
أولها الدفاع عن البلاد من الاعتداء. وثانيها
مسئوليات بريطانيا العظمى لحافس حيال المصالح
الأجنبية. كما تضمنت بمصر تدبيرها مع مصر.
أولها أن تولى مصر بريطانيا العظمى بوسائل
التفريق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الاجانب
وأموالهم. والثاني أن تحتفظ في الادارة المصرية
بعض أجنبي في شأن مثل هذه الحماية.

ولقد كان هذا ما تضمنت في المفاوضات
السابقة مثل هذه التجهيزات. ثم ما هي تلك الوسائل
وما هو عند الموظفين الاجانب وفي أي نوع من
الوظائف. على هذه التجهيزات بالغة من الإلهام
والاختلال. فلو جعل في ظلها نظاماً يجمع بين
الاجانب والمصريين.

للمادة السابعة — تضمنت هذه المادة سبعين:
أولها الدفاع عن البلاد من الاعتداء. وثانيها
مسئوليات بريطانيا العظمى لحافس حيال المصالح
الأجنبية. كما تضمنت بمصر تدبيرها مع مصر.
أولها أن تولى مصر بريطانيا العظمى بوسائل
التفريق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الاجانب
وأموالهم. والثاني أن تحتفظ في الادارة المصرية
بعض أجنبي في شأن مثل هذه الحماية.

ولقد كان هذا ما تضمنت في المفاوضات
السابقة مثل هذه التجهيزات. ثم ما هي تلك الوسائل
وما هو عند الموظفين الاجانب وفي أي نوع من
الوظائف. على هذه التجهيزات بالغة من الإلهام
والاختلال. فلو جعل في ظلها نظاماً يجمع بين
الاجانب والمصريين.

للمادة الثامنة — تضمنت هذه المادة سبعين:
أولها الدفاع عن البلاد من الاعتداء. وثانيها
مسئوليات بريطانيا العظمى لحافس حيال المصالح
الأجنبية. كما تضمنت بمصر تدبيرها مع مصر.
أولها أن تولى مصر بريطانيا العظمى بوسائل
التفريق من توفر الحماية اللازمة لأرواح الاجانب
وأموالهم. والثاني أن تحتفظ في الادارة المصرية
بعض أجنبي في شأن مثل هذه الحماية.

ولقد كان هذا ما تضمنت في المفاوضات
السابقة مثل هذه التجهيزات. ثم ما هي تلك الوسائل
وما هو عند الموظفين الاجانب وفي أي نوع من
الوظائف. على هذه التجهيزات بالغة من الإلهام
والاختلال. فلو جعل في ظلها نظاماً يجمع بين
الاجانب والمصريين.

من أجل
مصر
مصر

يكون التبعي الجائر في الجيش البريطاني محتاجاً في الجيش المصري؟ وعلى أي حال فإوضوع في وأما أدبيات هذه الملاحظة كما لا يخفى هذه الشرط في نفس من كان غريباً عن ذلك الفن . الفقرة الثالثة من الاتفاقية للتسليم والانتقال ارتباط وثيق بنظام التعليم والتدريب في الجيش وأساليبها وإذا كان المطلوب : نظرًا للتعاون بين الجيشين أن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه على نمط الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني فقد فهم ضرورة توحيد الأساليب والاختلاف في الجيشين . ولكن هذه الضرورة شيء والالتزام بوجوب الرجوع إلى الحكومة البريطانية في توريد هذه الأسلحة والذخائر شيء آخر ولا يستلزم أحدهما الآخر . من أن وساطة الحكومة البريطانية لا تكفي حكومة مصر بمفردها (أو كجزء من مشروع الحكومة المصرية) لتأمين تلك الأسلحة والذخائر بقيمة تتناسبها كما كان شأنه في حالها في ذلك) ولكن هذا أيضاً يتطلب تجديد لوجبه . ويبدو لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور المساعدات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ وهل المقصود هنا أيضاً بسط رقابة ومعاينة المخاوف التي يرد اقتضاها بذلك ؟

الاشيرة ؟ جبالا لشك في حسن نظام عاداتنا في هذا الشأن . ولا أزال أوجه أن أحدى منكم داعي الحكمة وأجلاً إلى صادق شعور وصحيح انصافكم ، أن تدركوا النية التي تتعاون لها وأن تتصوروا إلى اكمل لو كنتمو أنابل الاتفاق بين انجلترا ومصر الامضاء : عبد الحاق تروت

من وزارة خارجية

بريطانيا العظمى
الى حضرة صاحب الدولة عبد الحاق تروت
باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام
الامتيازات
حضرة صاحب الدولة
جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي
تناقشنا فيها ما يأتي :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية
ببذل كل ما له من نفوذ في الدول ذات الامتيازات
في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات
الجاري العمل به في مصر وجهه أكثر ملاءمة
لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر » .

وقد يكون من المفيد أن يبين لولاك القواعد
التي هي في الضرر أو توسع للمصلحة . وقد يكون من
الممكن اعتبار شريط من الأرض على جاني قناة
السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز
للتحريك فوقه بالطائرات ولا يمكن تطبيق
هذا المنع على عموم منطقة القناة دون الاضرار بحرية
المواصلات بين القنار المصرية وآسيا ؟ وهل قدر
أن هذا المنع يتناول الطائرات التابعة لشركة
(أفريال برين) كما يتناول كل طائرة مصرية . وما هي
هذه الامتيازات القائمة التي تشير إليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة - راجع للملاحظة على
المادة الثامنة .
أغسطس سنة ١٩٢٧
الامضاء : عبد الحاق تروت

(وثيقة رقم ٤)
كتاب دوات تروت باشا
قبل مباحثته لندرة
في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧
الى السيد أوسمن تشمبرلن

عزيزي صاحب السعادة :
من أدب الاشياء التي قد ان أعرب الى
سماعتكم قبل ، قادري لندرة عن عظيم شكرى
لما أرفق لديكم من حديق الاستقبال ، وان أيسر
لأني زنة اول التي مارحمت تشمبرلن . ومنها
في عاداتنا ولما أرفق تشمبرلن في السوا من صادق
الرغبة في التماس آداب التوفيق بين البلدين .

ولما كان يستعد أن أرى معاصرك الجديدة
في تبيت الصداقة بين الشرفين تتكامل النظم
والتي أن جدي في ما يولد من الجود في

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
أن الأوال يكون السرون فيها متهمين
بجرعة ضد الجانب ينطوي فيها صالح خذول
يسوغ ادخال كافة القضايا التي من هذا القبيل
في دائرة الاختصاص الجنائي الذي سيكون للحاكم
المختلطة

وفي حالة الندو أو التخفيف من عقوبات
صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة ينشط
بها ابداء الرأي الذي يبنى عليه احتمال حق الملك
في الندو ، ويكون تأليفها من وزير الحفانية
والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه
اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لها في تلك القضايا
بالتفكير من عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب
في القنار المصري .

والتي الآن هو أنه من الضروري لجعل
التشريع المصري منطبقاً على رعايا الدول صاحبة
الامتيازات في القنار المصري أن توافق الدول
أو الجمعية العمومية للحاكم المختلطة عليه . غير
أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه
الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه
لا مانع من فرض تكاليف مالية على الأجانب
أو على تشكيل الحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية
العمومية فلا ينفذ ذلك أن يمانع من صاحب الجلالة
البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الأجانب
تكاليف ظالة . وأما النوع الثاني فمن شأنه أن
يدخل في الواقع تعديلاً على تسوية اضافية تمت
بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل
مصادقة الدول عليه .

وستستدعي توسيع اختصاص الحاكم المختلطة
في مواد الجنائيات اعداد قانون جديد للتحقيقات
الجنائية واصداره . وفي مشاريع القوانين التي
وضعت في السنة المذكورة مشروعات قانون
بتوسيع اختصاص الحاكم المختلطة لتتكون
اداء القضاء الذي تقوم به الحاكم التنفيذية الآن .
وأي مستعد لان اقبل اتخاذ هذه التدابير
أساساً للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات
إذا وافقت الدول الأجنبية على تعديل نظامها
القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون
على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن ينصرف
عن اللبايى المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها
بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة
البريطانية في بريطانيا العظمى . على أن لا أجد
الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة «أجنبي»
وذلك لما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص
الحاكم المختلطة ، فإذا كان التعريف الذي يقترح
عليه الرأي أشيق من التعريف الذي أوردت في
مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من
الضروري أن تشمل للنسائل التي يحاطل للاستشار
القضائي بما يعلق على ما يخضع لاداء القضاء في السوا
التي يكون فيها مصلحة لأجنبي لا ينبغي لأحد
أن يفتقر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه
لأجنبي تابع لأحدى الدول صاحبة الامتيازات .
والثانية منها : أن رعايا الدول موطنين الحاكم المختلطة
أفراداً في مستعمريها بالتوسيع المقترح لاختصاص
الحاكم المختلطة لا ينبغي في قتال الامتيازات الخاصة
بأن يكون لرعايا البريطانيين صلاح لها
في مصر .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
أن الأوال يكون السرون فيها متهمين
بجرعة ضد الجانب ينطوي فيها صالح خذول
يسوغ ادخال كافة القضايا التي من هذا القبيل
في دائرة الاختصاص الجنائي الذي سيكون للحاكم
المختلطة

وفي حالة الندو أو التخفيف من عقوبات
صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة ينشط
بها ابداء الرأي الذي يبنى عليه احتمال حق الملك
في الندو ، ويكون تأليفها من وزير الحفانية
والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه
اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لها في تلك القضايا
بالتفكير من عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب
في القنار المصري .

والتي الآن هو أنه من الضروري لجعل
التشريع المصري منطبقاً على رعايا الدول صاحبة
الامتيازات في القنار المصري أن توافق الدول
أو الجمعية العمومية للحاكم المختلطة عليه . غير
أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه
الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه
لا مانع من فرض تكاليف مالية على الأجانب
أو على تشكيل الحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

اليه ساراً لاستشارته في تعيين القضاة الاجانب
الحاكم المختلطة والاعضاء الاجانب في نياباتها
(نوفمبر سنة ١٩٢٨)

(وثيقة رقم ٥)

من وزارة خارجية
حضرة صاحب الدولة عبد الحاق تروت
باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان وجهة نظر حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية في اصلاح نظام
الامتيازات :
حضرة صاحب الدولة

جاء في المادة السابعة من مشروع المعاهدة التي
تناقشنا فيها ما يأتي :

« يتعهد حضرة صاحب الجلالة البريطانية
ببذل كل ما له من نفوذ في الدول ذات الامتيازات
في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات
الجاري العمل به في مصر وجهه أكثر ملاءمة
لروح العصر والحالة الحاضرة في مصر » .

وقد يكون من المفيد أن يبين لولاك القواعد
التي هي في الضرر أو توسع للمصلحة . وقد يكون من
الممكن اعتبار شريط من الأرض على جاني قناة
السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز
للتحريك فوقه بالطائرات ولا يمكن تطبيق
هذا المنع على عموم منطقة القناة دون الاضرار بحرية
المواصلات بين القنار المصرية وآسيا ؟ وهل قدر
أن هذا المنع يتناول الطائرات التابعة لشركة
(أفريال برين) كما يتناول كل طائرة مصرية . وما هي
هذه الامتيازات القائمة التي تشير إليها هذه الفقرة ؟

الفقرة السادسة - راجع للملاحظة على
المادة الثامنة .
أغسطس سنة ١٩٢٧
الامضاء : عبد الحاق تروت

(وثيقة رقم ٤)
كتاب دوات تروت باشا
قبل مباحثته لندرة
في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٧
الى السيد أوسمن تشمبرلن

عزيزي صاحب السعادة :
من أدب الاشياء التي قد ان أعرب الى
سماعتكم قبل ، قادري لندرة عن عظيم شكرى
لما أرفق لديكم من حديق الاستقبال ، وان أيسر
لأني زنة اول التي مارحمت تشمبرلن . ومنها
في عاداتنا ولما أرفق تشمبرلن في السوا من صادق
الرغبة في التماس آداب التوفيق بين البلدين .

ولما كان يستعد أن أرى معاصرك الجديدة
في تبيت الصداقة بين الشرفين تتكامل النظم
والتي أن جدي في ما يولد من الجود في

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
أن الأوال يكون السرون فيها متهمين
بجرعة ضد الجانب ينطوي فيها صالح خذول
يسوغ ادخال كافة القضايا التي من هذا القبيل
في دائرة الاختصاص الجنائي الذي سيكون للحاكم
المختلطة

وفي حالة الندو أو التخفيف من عقوبات
صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة ينشط
بها ابداء الرأي الذي يبنى عليه احتمال حق الملك
في الندو ، ويكون تأليفها من وزير الحفانية
والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه
اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لها في تلك القضايا
بالتفكير من عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب
في القنار المصري .

بقر أنه كما وجد لدى النائب العمومي أمام
الحاكم المختلطة أسباب الاعتقاد بأن الجمعية العمومية
التي هي جرم سياسية تتكون القضية من
اختصاص تلك الحاكم وتنتظر فيها بناء على ذلك .
وفي حالة الندو أو التخفيف من عقوبات
صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة ينشط
بها ابداء الرأي الذي يبنى عليه احتمال حق الملك
في الندو ويكون تأليفها من وزير الحفانية
والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه
اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لها في تلك القضايا
بالتفكير من عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب
في القنار المصري .

والتي الآن هو أنه من الضروري لجعل
التشريع المصري منطبقاً على رعايا الدول صاحبة
الامتيازات في القنار المصري أن توافق الدول
أو الجمعية العمومية للحاكم المختلطة عليه . غير
أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه
الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه
لا مانع من فرض تكاليف مالية على الأجانب
أو على تشكيل الحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية
العمومية فلا ينفذ ذلك أن يمانع من صاحب الجلالة
البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الأجانب
تكاليف ظالة . وأما النوع الثاني فمن شأنه أن
يدخل في الواقع تعديلاً على تسوية اضافية تمت
بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل
مصادقة الدول عليه .

وستستدعي توسيع اختصاص الحاكم المختلطة
في مواد الجنائيات اعداد قانون جديد للتحقيقات
الجنائية واصداره . وفي مشاريع القوانين التي
وضعت في السنة المذكورة مشروعات قانون
بتوسيع اختصاص الحاكم المختلطة لتتكون
اداء القضاء الذي تقوم به الحاكم التنفيذية الآن .
وأي مستعد لان اقبل اتخاذ هذه التدابير
أساساً للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات
إذا وافقت الدول الأجنبية على تعديل نظامها
القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون
على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن ينصرف
عن اللبايى المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها
بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة
البريطانية في بريطانيا العظمى . على أن لا أجد
الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة «أجنبي»
وذلك لما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص
الحاكم المختلطة ، فإذا كان التعريف الذي يقترح
عليه الرأي أشيق من التعريف الذي أوردت في
مشروع القانون رقم ١ سنة ١٩٢٠ فيصبح من
الضروري أن تشمل للنسائل التي يحاطل للاستشار
القضائي بما يعلق على ما يخضع لاداء القضاء في السوا
التي يكون فيها مصلحة لأجنبي لا ينبغي لأحد
أن يفتقر هذه المسائل على ما كانت المصلحة فيه
لأجنبي تابع لأحدى الدول صاحبة الامتيازات .
والثانية منها : أن رعايا الدول موطنين الحاكم المختلطة
أفراداً في مستعمريها بالتوسيع المقترح لاختصاص
الحاكم المختلطة لا ينبغي في قتال الامتيازات الخاصة
بأن يكون لرعايا البريطانيين صلاح لها
في مصر .

وترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
أن الأوال يكون السرون فيها متهمين
بجرعة ضد الجانب ينطوي فيها صالح خذول
يسوغ ادخال كافة القضايا التي من هذا القبيل
في دائرة الاختصاص الجنائي الذي سيكون للحاكم
المختلطة

وفي حالة الندو أو التخفيف من عقوبات
صادرة على الأجانب تؤلف لجنة صغيرة ينشط
بها ابداء الرأي الذي يبنى عليه احتمال حق الملك
في الندو ، ويكون تأليفها من وزير الحفانية
والمستشار القضائي وشخص ثالث ويكون لهذه
اللجنة نفسها أن تبدى رأيا لها في تلك القضايا
بالتفكير من عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب
في القنار المصري .

والتي الآن هو أنه من الضروري لجعل
التشريع المصري منطبقاً على رعايا الدول صاحبة
الامتيازات في القنار المصري أن توافق الدول
أو الجمعية العمومية للحاكم المختلطة عليه . غير
أنه يجب توسيع سلطة الجمعية المذكورة من هذه
الناحية بحيث تتناول التشريع المصري بأجمعه
لا مانع من فرض تكاليف مالية على الأجانب
أو على تشكيل الحاكم المختلطة ذاتها أو باختصاصها .

أما النوع الأول مما يستثنى من اختصاص الجمعية
العمومية فلا ينفذ ذلك أن يمانع من صاحب الجلالة
البريطانية اقتناعه بأنه لا يلقى على عاتق الأجانب
تكاليف ظالة . وأما النوع الثاني فمن شأنه أن
يدخل في الواقع تعديلاً على تسوية اضافية تمت
بين مصر والدول ولا ينبغي إذن أن ينفذ قبل
مصادقة الدول عليه .

وستستدعي توسيع اختصاص الحاكم المختلطة
في مواد الجنائيات اعداد قانون جديد للتحقيقات
الجنائية واصداره . وفي مشاريع القوانين التي
وضعت في السنة المذكورة مشروعات قانون
بتوسيع اختصاص الحاكم المختلطة لتتكون
اداء القضاء الذي تقوم به الحاكم التنفيذية الآن .
وأي مستعد لان اقبل اتخاذ هذه التدابير
أساساً للاصلاح المزمع ادخاله على نظام الامتيازات
إذا وافقت الدول الأجنبية على تعديل نظامها
القانون رقم ٢) ولا ريب في أن دولكم توافقون
على أن قانون العقوبات الجديد لا ينبغي أن ينصرف
عن اللبايى المقررة في المواد المذكورة .

وهناك مسائل أخرى لا غنى عن الاتفاق عليها
بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة
البريطانية في بريطانيا العظمى . على أن لا أجد
الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها .

المختلطة الزيادة التي يستدعيها التوسيع المقترح
لاختصاصها ومن باب الاحباط الاختصاصات
الجديدة لقائى العالم وللوظائف الذين سيحتلج
اليهم لتكن من القيام بواجبات الوظيفة على
وجه مرض . وبطبيعة الحال سيجري إلى المستشار
القضائي لاستشارته في تعيين القضاة الاجانب في
الحاكم المختلطة والاعضاء الاجانب في نياباتها .
٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨

وثيقة رقم ٧
رسالة سيمر أوسمن تشمبرلن
الى لورد لويد
باباغ المشروع النهائي
وزارة الخارجية البريطانية : ٢٤ نوفمبر
سنة ١٩٢٧
حضرة صاحب السعادة

١- المناقشات التي دارت بيني وبين تروت
باشا كانت في الواقع قد انتهت عند مائت كذا لندن
عائدين الى مصر . ولكن الوقت لم يكن من الحصول
على قرار نهائي من حكومة حضرة صاحب
الجلالة في بريطانيا العظمى بشأن الصيغة التي وضع
بها مشروع المعاهدة على أثر ما جرى طويلاً بيننا
من تبادل الآراء لودي .

٢- على اني قد استطلعت أن أخبركم قبل
مبارحتكم مارسيليا على نفس الباشرة التي أخرج
عليها دولة بأنه في عدا وضع نص مرض يثبت
ماتفق عليه في أمر شطه ذات أهمية ثانوية انتهت
فيها مع تروت باشا إلى رأي من حيث البداية . ولما
عدا موافقة حكومة حضرة صاحب الجلالة في
الاستمرات الحرة في الهند (وهذا ما نصد
شروطاً كما سبق أن بينت ذلك لودنه) فإن
حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى
مستعدة لقبول المعاهدة بالصيغة التي قر الرأي
عليها كأنه كان من التهور بيننا أن يعلق اعتمادها
على مصادقة برلمان كل من البلدين عليها .

٣- وأني لقي غنى عن الإشارة إلى أن
المعاهدة بالصيغة التي قر الرأي عليها نهائياً تختلف
في عدة مواضع مهمة عن المشروع الذي قدمته
لدي . الأمر إلى تروت باشا من قبل حكومة
حضرة صاحب الجلالة . فانه تضمنت لها هلات عظيمة
سملت بها حكومة جلالة زولا في رأي تروت باشا
ومراعاة الشعور المصري بنية الوصول إلى اتفاق
وذلك بعد أن تمت ما أبداه دولته من البيانات .
وقد قرر تروت باشا أكثر من مرة أن حكومة
حضرة صاحب الجلالة كانت تتألم ويبحث اعتراضات
واقترحات بزوج الصداقة والصلح كما أنني أذكر
أولاً ما كان يبدى دولته من نفس الروح ومن
بعد النظر وصادق الرغبة للوصول إلى اتفاق .

٤- ويجب أن يمد مشروع المعاهدة في
صته الحالية بأنه غير من الجانبين عن الحد
الاقصى الذي يستطيع كل من الطرفين أن يقدم
بيننا . وعلى هذا الشرط فقط أمكننا أن نرتز
لما أن بلغ هذا الذي نتمنى . فكان من نتيجة
ذلك أن لا يميل إلى اجراء تعديلات أخرى وأن
المعاهدة يجب أن يظل كما هي أو أكثر من

٥- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

٦- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

٧- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

وسيري دولته أن حكومة حضرة صاحب الجلالة
قد تجاوزت عن الاعتراضات التي أرتها مصرية
بذلك عن صادق رغبتها في جعل المعاهدة بحيث
يستطيع تروت باشا أن يؤيدها لدى الحكومة
المصرية والشعب المصري بكل ثقة وبلا مخاض .
٨- وقد يكون دولته في حاجة إلى أن أكون
له ما سبق أن أكدته له وأؤكد له من أن
العبارات : « المعمول بها » و « للوجود »
و « الحالية والقررة أصلاً » وما يملأها لورد
ذكرها في الملحق تعلق بالشروط التي كانت
ممهولة في وقت التناقض في المشروع في لا تتناول
أي تعديل في هذه الشروط من الطرفين بطراً
بين ذلك الوقت وتاريخ اجراء المعاهدة .

٩- وبروي لي الآن أن أحيط غامضكم علماً
بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة في بريطانيا
العظمى بعد أن خارت حكومة حضرة صاحب
الجلالة في المستعمرات الحرة وفي الهند قد قبلت
للمشروع الذي قر الرأي عليه بيننا وللتصرفات
هذا الكتاب . وأنه رخص لي جوفيه من حكومة
حضرة صاحب الجلالة حالاً يستطيع دولته لتوقيع
عن الحكومة المصرية . وأملنا وعيد بأننا نهد
للمعاهدة التي تضمن كرامة الشعبين على السواء
وتحقق لصرحيتها واستقلالها والحرية للاتفاقية
بين الأمم والامبراطورية البريطانية لحماية مصالحها
الحديثة وتمهيداتها الدولية . تكون قد وضعا
أسساً متينة للصداقة وحسن التفاهم بين مصر
والامبراطورية البريطانية في المستقبل . وأرجو
منكم أن تنال هذا الكتاب على ثروت باشا وأن
تدوا إلى دولته صورة منه .

الامضاء (أوسمن تشمبرلن)
ملاحظة : - ليس المعاهدة للرافقة لهذا هو
النص الإنجليزي وهو النص الذي يقع ويرجع
إليه وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه بيني وبين
تروت باشا . ولتسهيل مهمتكم عند التناقض في
النصوص مع دولته أرسل لكم أيضاً الترجمة
الفرنسية .

١٠- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١١- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٢- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٣- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٤- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

١٥- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٦- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٧- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٨- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن لعقد مثل هذا الاتفاق . وقد قلت لودنه
أنني وإن كنت لا أرغب البتة في أن ألق حجر
عرة في سبيل عقد مثل هذا الاتفاق إذا أصبح
يوماً مستطاعاً ، إلا أنني لا أريد أن يقع أي لبس
في وثيقة لها ما لهذه الوثيقة من الأهمية في نظر
السيد . وإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
لا يسهل الارتباط بأي تعهد صريح أو ضمني يسحب
جنود حضرة صاحب الجلالة من مصر وتكليف
الحكومة المصرية وحدها حماية جميع خطوط
مواصلات الامبراطورية حيث تخترق هذه
الخطوط الأراضي المصرية أو تمر عليها . غير
أن دولته قد أكد لي أنه لم يزم بالعبارة
التي اقترحها على أن هذا التمسد ولا إلى هذا
التي .

١٩- وبذكر دولته ما عانته من الصعوبة
في سبل الموافقة ولو بضعة شخصية ووقت على
البارة الواردة في أوائل المادة السابعة . أشير
بذلك إلى الجهة الآتية : « ربما يجزى وقت لعقد
اتفاق يهدد بوجه حضرة صاحب الجلالة
البريطانية إلى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر » .

فلقد كان ينبغي أن تثير هذه العبارة في
للتقبل فكرة أنها تقضي حياً على حكومة حضرة
صاحب الجلالة في وقت ما - مهابين بعيداً -
بأن

قروا عند مساعدة هذا الترضوعيا للمؤشرين
منهما وم
و بعد ان تبادل اوراق الترضوع الكامل
وبينت صحة هذه الاوراق قد اتفقا على
مايلي :

المادة الاولى - تتعهد بين الحكومتين
التعاقدتين مخالفة تؤكدها الصداقة والاتفاق
اودي وحسن المداقات بينهما .

المادة الثانية - يتعهد حاضرة صاحب الجلالة
ملك مصر بأن لا يتخذ في البلاد الاجنبية موقفا
يتناقض مع المرافقة وموقفا يجوز ان يفرض المرافقة
صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية كالتعهد
بأن لا يسلك في البلاد الاجنبية سلك المرافقة
السياسية التي يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة
البريطانية وان لا يسفد مع الدول الاجنبية اي
اتفاق يكون مضرا للصالح البريطاني .

المادة الثالثة - اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة
ملك مصر على اثر طاعة او اعتداء ايا كان نوعه في
حالة حرب للدفاع عن اراضيه و الحماية مصالح
بلاده و يقوم في الحاصل حضرة صاحب الجلالة
البريطانية لاجهاهه بصفة محارب و ذلك مع عدم
الاخلال بما نسي عليه من الاحكام في ميثاق جمعية
الامم .

المادة الرابعة - اذا حدثت ظروف من
شأنها ان تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب
الجلالة ملك مصر واحدى الدول الاجنبية من
حسن العلاقات او ان تهدد حياة الاجانب واموالهم
في مصر وتشاور جلالتهم في الحال مع حضرة صاحب
الجلالة البريطانية لاتخاذ انجح الوسائل لحمل
الاشكال .

المادة الخامسة - لاجل تحقيق المأونة بين
الحكومتين اللصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد
الحكومة المصرية بان يكون قلم الجيش المصري
وتدريبه حسب الاساليب المتبعة في الجيش
الانجليزي و اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة
استخدام شياط او مدرسين من الاجانب فتختارهم
من الرمايا البريطانيين .

المادة السادسة - اذا اتحدت حضرة صاحب
الجلالة البريطانية وقوة حرب او اذا وجد في حالة
حرب و لو لم يكن يرتب على هذا الحرب اي
منايا بحق مصر ومصلحتها يبدل حضرة
صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة
البريطانية في الاراضي المصرية كل ما في وسعه من
التسليحات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانئها
ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السابعة - تتفق وتلتزم بالقيام
حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق
مواصلات الامبراطورية البريطانية وريابا حين
الوقت لتفقد اتفاق مصر بوجوب حضرة صاحب
الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر بمهمة تحقيق هذه الحماية و يرضى حضرة
صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة
البريطانية بان يفي في الاراضي المصرية من
الخدمات المدنية ما ترضى حكومة حضرة صاحب
الجلالة البريطانية من ارضها و يرضى في الاراضي
المصرية ما ترضى حكومة حضرة صاحب الجلالة
البريطانية من ارضها و يرضى في الاراضي المصرية
ما ترضى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
من ارضها و يرضى في الاراضي المصرية ما ترضى
حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من ارضها .

ولا يخل بأي وجه من الوجوه بمقتضى المادة
المصرية .
و بعد انتهاء هذه مفاوضات من تاريخ
السجل هذه المساعدة بين الدولتان تلك الترضوع
في مالة لا خلاف الذي تم في تلك الترضوع
مستوفى في ذلك بما يكون قد أسره من
الطيرة في تنفيذ احكام هذه المساعدة . وفي حالة
عدم الاتفاق ترضى المساعدة على مجلس جمعية
الأمم و اذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقا
لطلبات الحكومة المصرية جاز بناء على ما لها
والشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر
كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار
الذکور .

المادة الثامنة - نذكر ان بين البلدين من
روابط الصداقة ولا تتعهد هذه المساعدة من
التعاقب قبول الحكومة المصرية بوجه عام
الرعايا البريطانيين الاقتصادية على غير في حالة
استخدام اجانب بصفة دولتهم .

ولا يرضى من رعايا الدول الاخرى الا اذا لم
يوجد من الرعايا البريطانيين من يكونون حائزين
المؤهلات والشروط المطلوبة .

المادة التاسعة - يتعهد حضرة صاحب الجلالة
البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات
الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام
الامتيازات الجارية العمل به ووجهه كتر ملازمة
لروح العصر والمصلحة المرافقة في مصر .

المادة العاشرة - يتعهد حضرة صاحب الجلالة
البريطانية وسلطته لتقبل مصر في جمعية الأمم
ويعهد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الترضوع
و تصرح مصر من جانبها بأنها مستعدة لقبول
الشروط المطلوبة لاندماج في تلك الجمعية .

المادة الحادية عشرة - بالنظر الى العلاقات
الخاصة التي تنشأ المرافقة بين الحكومتين التعاقدتين
يتمل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاد
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفره يعتمد
بحسب الأصول العربية ويغوله حضرة صاحب
الجلالة ملك مصر حق التقدم على أي مثل اجني
آخر .

المادة الثانية عشرة - لا تخل احكام هذه
المساعدة بأي وجه من الوجوه بالحقوق والامتيازات
التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين
للتعاقدتين عن ميثاق جمعية الأمم
المادة الثالثة عشرة - الترتيبات التي يقتضيها
تنفيذ بعض نصوص هذه المساعدة وأوردت في
الحلق الزرق بها ويكون للحلق ما للمساعدة من
حيث النفاذ وتكون مدته ممتدة .

المادة الرابعة عشرة - ان يكون تكون كلا
الطرفين للتعاقدتين على يقين من أنه مع
الإيضاحات الباقى الإشارة إليها عن طبيعة
العلاقات بين البلدين لا يمتد وتوقع أي سوء
فهم بينهما الا أنهما رغبة في الحرص على حسن
علاقتهما قد اتفقا على أن كل خلاف ينشأ عن
تطبيق أو تفسير أي حكم من تلك الاحكام لم يفسر
بحله مفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا
لاحكام ميثاق جمعية الأمم .

تتحدد هذه المساعدة وتكون تلك الامتيازات
في أقرب وقت
بما على ذلك قد وقع (التوقيع) هذه

مصدق في من مستوفى بتاريخ
الملاحق (١)
المسلم يتفق مقدما بين الدولتين التعاقدتين
على الدكن ويختص في الجاني المصري هذه المشر
النزوات المشار إليها في المادة السابعة من المساعدة
بموظفين بريطانيين من التجارب الموجودة الآن
في ولايتهم الحالية وبالشروط المتضمنة فيها في
المقود للدول بها .

ب - لا تدبر الحكومة المصرية رجال
الجيش المصري في الخارج الا في بريطانيا العظمى
وتعهد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
من جانبها بقبول كل ستة نفودما الحكومة
المصرية لهذا الترضوع الى بريطانيا العظمى .

ج - تكون أسلحة الجيش المصري من
نفس الدار للمسلم في الجيش البريطاني وتقبل
الحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها
اذا طلبها منها الحكومة المصرية لتسهيل توريد
تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى .

د - تحفظ القوات البريطانية في مصر بما
تتبع به الآن من مزايا امتيازات وتضع الحكومة
المصرية جانبا تحت تصرف تلك القوات الاراضى
والبياني التي تشغلها الآن وذلك الى أن يغير المكان
الذي تستقر فيه تلك القوات عملا بالقرعة الثانية
من المادة السابعة من المساعدة . وعلى أثر هذا
التغير تعود الاراضى والبياني التي تجلو عنها
القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع
الحكومة المصرية جانبا تحت تصرف تلك القوات
ما يعادل من الاراضى والبياني في الجهات التي
تنقل إليها .

هـ - تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق
شقة من الارض عرضها عشرين كيلومترا على كل
من جانبي قناة السويس ما لم يقرر الطرفان
للتعاقدان بالاتفاق بينهما ما يخالف ذلك . على أن
هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين
للتعاقدتين ولا على ما هو قائم الآن من خدمات
الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها .

الملاحق (٢)
١ - تمنى الحكومة المصرية بالاتفاق مع
حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا
ماليا فوله في الوقت اللازم السلطات التي يتولاها
الآن أعضاء صندوق الدين . ويحاط هذا بكل
مشروع ترضى عما يقتضى الآن مصادقة الدول
ذوات الامتيازات ليعكون نافذا على الاجانب
ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك
من الشؤون التي ترى استشارته لها .

ب - بالنظر الى تعقيد النظام القضائي
المصري عليه في المادة الخامسة من المساعدة تمنى
الحكومة المصرية بالاتفاق أيضا مع حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية مستشارا قضائيا
عاطلا حكما بكل ما من شأنه القضاء على بعض
الاجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية
في غير ذلك من الشؤون التي ترى استشارته لها .

ج - اذا جرى الفصل بإصلاح نظام
الامتيازات المتضمن على المادة الخامسة من هذه
المساعدة على أن لا يمتد من الامتيازات بين مصر
والدول ذات الشأن لا فوق الحكومة المصرية في
مصر .

يشترطون الآن بإدارة الأمن العام والبرلمان
الاتفاق على ذلك مع حكومة حضرة صاحب الجلالة
البريطانية .
(الوقتية)
استيضاحات
كما تقتضيه الحكومتان المتعاقدتان
بعض عبارات مشروع المساعدة
مقدمة عن مصر

الفقرة الثالثة من التمهيد - يتعهد
الاية : وذلك اجل وضع حد للمال المتنازع
عارة : وذلك بتحديد المسائل المتعلقة وحلها
ذلك أن عهد هذه المسائل يجب ان يسلط
المادة الثانية - النفوذ من هذه الدول
اشرتها للصوت التي يمكن ان يبرها
الحكومة المصرية . ولما كانت لظروف
الاجنبية والصالح البريطاني التي قد يطرأ
من جراء اتفاقات مصر و لا يمكن المراد منها
المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك للملك
للمصرية يتل ما عام الحرية في تصرفها الاتصاف
والاجارية .

المادة الرابعة - ان هذه المادة
يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كقوله
ثانية - للدلالة على ما هناك من الارتباط
الفكرتين الواردةين في المادتين و لما في هذا
المادة الثالثة . ذلك أنه بينا تشير المادة الثالثة
واجبات إنجلترا في حالة اعلان حرب على مصر
تبين للمادة الرابعة الاحوال التي قد تستمر
اجلها بواجباتها المتضمنة عليها في تلك الظروف
الاحوال التي تبرر تعهد الحكومة المصرية بتوفير
الحكومة البريطانية لادكان للحقوق لها
توقع الحرب . وقد حصرت هذه الاحوال الى امرين
اولها حالة خلاف خطير مع احدى الدول الاجبا
يغني لا يخل الا بقوة السيف و ثانياها ما
حدثت فتنة تهدد حياة الاجانب واموالهم
يجب تدخل احدى الدول الاجبا

بالتفوق العسكرية . وقد كان الترضوع من هذه الدول
خامس تعهد الحالات التي يجب فيها للدول
بذلك امكان التدخل البريطاني في غير تلك الحالات
ويجب التذكير هنا بان المشروع في
الاول كان يحتوي لامة (للمادة الثانية) لم يتم
قبوله لأسباب . ولا تضمنه من التمسك وان
الجديد انما وضع لارضاء في هذا العهد
للمادة السادسة - كانت هذه المادة في
الاول تضمنت في وصف المساعدة عبارة (ان
تتضمنها حالة حيلتين متباينتين هما في
لم يرضى قولها لما يمكن أن تؤدي الى
لا تكون فيها الحكومة المصرية في حيز
حرية من الزام الحكومة المصرية بالانضمام
المرعية والطلاق جنودها كليا أو بعضها
لأن قهر الخ . ولذا جاز أن يغير هذا
من وجوب المساعدة لا مشاحة في ان
الانضمام لظهوره للاحتجاج والاضطرار
وعليه لم يرضى في المادة السادسة من
على نفسها في هذا العهد كليا أو بعضها
هذه المادة صحتها الجلالة لا تتغير

للمادة الثالثة - الترضوع من هذه المادة
فليس من البيانات التي اقررت بوضوحها وهو
أنه ان يكون لوفدتين اجانب غير بريطانيين
هو سياسي اجني قد يرضى تخالف البلدين
فقط . وذلك جاء في المشروع البريطاني الاول
انهم للوفدتين الاجانب من درجة مديرها فوق
يجب ان يكون مشاورة للشل البريطاني . اذ كانت
هذه الطائفة من كبار الموظفين الذين يجوز أن
يكون لهم نفوذ سياسي في ادارة الاعمال العامة
موجودها التي تثير في نظر بريطانيا العظمى مثل
ذلك لغاوى . وقد لاحظت على هذا النص أنه
لغلا عن أنه يكون تداخلا غير جائز في ادارة
البلاد . صعب التطبيق فان أساسه مسألة (كادر)
عارة : وذلك بتحديد المسائل المتعلقة وحلها
ذلك أن عهد هذه المسائل يجب ان يسلط
المادة الثانية - النفوذ من هذه الدول
اشرتها للصوت التي يمكن ان يبرها
الحكومة المصرية . ولما كانت لظروف
الاجنبية والصالح البريطاني التي قد يطرأ
من جراء اتفاقات مصر و لا يمكن المراد منها
المسائل السياسية البحتة وعلى ذلك للملك
للمصرية يتل ما عام الحرية في تصرفها الاتصاف
والاجارية .

المادة الرابعة - ان هذه المادة
يجب أو يجوز أن تلحق بالمادة الثالثة كقوله
ثانية - للدلالة على ما هناك من الارتباط
الفكرتين الواردةين في المادتين و لما في هذا
المادة الثالثة . ذلك أنه بينا تشير المادة الثالثة
واجبات إنجلترا في حالة اعلان حرب على مصر
تبين للمادة الرابعة الاحوال التي قد تستمر
اجلها بواجباتها المتضمنة عليها في تلك الظروف
الاحوال التي تبرر تعهد الحكومة المصرية بتوفير
الحكومة البريطانية لادكان للحقوق لها
توقع الحرب . وقد حصرت هذه الاحوال الى امرين
اولها حالة خلاف خطير مع احدى الدول الاجبا
يغني لا يخل الا بقوة السيف و ثانياها ما
حدثت فتنة تهدد حياة الاجانب واموالهم
يجب تدخل احدى الدول الاجبا

بالتفوق العسكرية . وقد كان الترضوع من هذه الدول
خامس تعهد الحالات التي يجب فيها للدول
بذلك امكان التدخل البريطاني في غير تلك الحالات
ويجب التذكير هنا بان المشروع في
الاول كان يحتوي لامة (للمادة الثانية) لم يتم
قبوله لأسباب . ولا تضمنه من التمسك وان
الجديد انما وضع لارضاء في هذا العهد
للمادة السادسة - كانت هذه المادة في
الاول تضمنت في وصف المساعدة عبارة (ان
تتضمنها حالة حيلتين متباينتين هما في
لم يرضى قولها لما يمكن أن تؤدي الى
لا تكون فيها الحكومة المصرية في حيز
حرية من الزام الحكومة المصرية بالانضمام
المرعية والطلاق جنودها كليا أو بعضها
لأن قهر الخ . ولذا جاز أن يغير هذا
من وجوب المساعدة لا مشاحة في ان
الانضمام لظهوره للاحتجاج والاضطرار
وعليه لم يرضى في المادة السادسة من
على نفسها في هذا العهد كليا أو بعضها
هذه المادة صحتها الجلالة لا تتغير

المادة الخامسة - لاجل تحقيق المأونة بين
الحكومتين اللصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد
الحكومة المصرية بان يكون قلم الجيش المصري
وتدريبه حسب الاساليب المتبعة في الجيش
الانجليزي و اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة
استخدام شياط او مدرسين من الاجانب فتختارهم
من الرمايا البريطانيين .

المادة السادسة - اذا اتحدت حضرة صاحب
الجلالة البريطانية وقوة حرب او اذا وجد في حالة
حرب و لو لم يكن يرتب على هذا الحرب اي
منايا بحق مصر ومصلحتها يبدل حضرة
صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة
البريطانية في الاراضي المصرية كل ما في وسعه من
التسليحات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانئها
ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السابعة - تتفق وتلتزم بالقيام
حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق
مواصلات الامبراطورية البريطانية وريابا حين
الوقت لتفقد اتفاق مصر بوجوب حضرة صاحب
الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك
مصر بمهمة تحقيق هذه الحماية و يرضى حضرة
صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة
البريطانية بان يفي في الاراضي المصرية من
الخدمات المدنية ما ترضى حكومة حضرة صاحب
الجلالة البريطانية من ارضها و يرضى في الاراضي
المصرية ما ترضى حكومة حضرة صاحب الجلالة
البريطانية من ارضها و يرضى في الاراضي المصرية
ما ترضى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
من ارضها .

المادة الثامنة - نذكر ان بين البلدين من
روابط الصداقة ولا تتعهد هذه المساعدة من
التعاقب قبول الحكومة المصرية بوجه عام
الرعايا البريطانيين الاقتصادية على غير في حالة
استخدام اجانب بصفة دولتهم .

المادة التاسعة - يتعهد حضرة صاحب الجلالة
البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات
الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام
الامتيازات الجارية العمل به ووجهه كتر ملازمة
لروح العصر والمصلحة المرافقة في مصر .

في الحالات التي ترى فيها أن يكون تنفيذ هذه
الامور بواسطة شياط اجانب .
ولم يتفق على شيء بشأن الحالة الثانية فقد
كنت في الوقت الذي كان الحديث فيه دائرا على
هذه المسائل توقع أن تساهل المساعدة السياسية و املاخ
الامتيازات مما وفي وقت واحد . ولكن وقد
عرض بعد ذلك أنه يجب اعطاء المساعدة السياسية
قبل المناوغة في شأن الامتيازات ويجب تعديل حل
تلك الحالة الثانية .

اصلاح نظام الامتيازات
أما المسائل التي أثارها كتاب وزارة الخارجية
البريطانية بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٢٧ في صدد تعديل
نظام الامتيازات الاجنبية فيمضي أن أدلى بشأنها
بالإيضاح الآتي :

١ - بالنسبة لاختصاص المالك المتعلقة بنظر
الجرائم السياسية التي تقع من مصري على اجني
مقتنع بالامتيازات أود أنه أبدي قبل كل شيء أن
التصود انما هو جريمة التمثل الناشئة عن سبب
سياسي دون أي جريمة أخرى . ولست أقصد
بالاعتراف بالنائب المصري في المالك المتعلقة بالمحلي
في وصف جريمة تداخلا بها سياسة أو غير سياسية
للحق (١) - جاء في الصيغة الاولى لتحرير
هذا النص أن شروط استبقاء الموظفين البريطانيين
في الخدمة هي عين الشروط الواردة في للذكرات
التي تبودلت في شهر يوليو الاخير بين فضلاء
الكتاب السامي ويني . ولا كان تبادل هذه للذكرات
لم يحصل الا بمناسبة حادث كاد يهدد العلاقات
الحسنة بين البلدين فقد آتت أحي لا تلح اليه
أو ذكر به في سياق معاهدة براد بها توثيق
روابط الصداقة والود . على أنه لم يقصد في الواقع
أن يكون الصيغة الجديدة مدلول أوسع عما كان
لصيغة السابقة وقد تبينت في أحاديثنا معى التدوية
التي تحت فيها إذن أن تضم العبارة الجديدة على
أن من يجب الاحتفاظ به في خدمة الجيش هو
التي تضم العلم ومساعدته فقط وعلى أن اختصاصات
ذلك الشخص العلم تظل عمدة كما هي الآن يقتضي
مرسوم يناير سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش
ولجنة الضباط وجعله عضوا فيها .

٢ - أما ما يتعلق بالتشريع الذي يطبق على
الاجانب فإن المادة ١٢ من القانون للدن المخطط
تعتبر أنها القاعدة لكل تشريع لا يكون تفرضا ماليا
وتكون مهمة اللجنة العمومية المحكمة المخططة
الاستيحاء من أن التشريع الذي يرضى عليها ليس
يجب لا يتفق مع المبادئ المشتركة للتشريع في بلاد
الدول ذوات الامتيازات .

وفيما يخص التشريع المالي يجب ألا يستعمل
حق المرافعة - الذي أرى نفسي مستعدا للاعتراف
به - الا بالنسبة للقوانين التي تقرر فرقاً في
العمالة (١) لتفسير معاملة الاجانب كما يجب أن
يشترط فيه :-

أولا - ألا يستعمل الا بناء على تقرير فقه
هيئة مشكلة لهذا الترضوع وتكون الحكومة المصرية
متمثلة فيها . لأن يكون مثالا لجنة مؤلفة من أربعة
أعضاء اثنان منهم مصريان وثالث يمثل الدول
يوكيري و رابع يمثل للدول العنبري .

ثانيا - أنه لا يوقع تنفيذ التشريع الا استعمال
حق المرافعة املا .
ثالثا - أن يقرر الحكومة المصرية حق الطعن
في ذلك الاستعمال أمام محكمة عليا تكون عضبة الأمم
أو محكمة لاحاي .
وختص أن يلاحظ هنا أن جوان رفيع الامر

(١) المأمور أنه لا يشرع تفرضا في العمالة أن
تضرب بمساواة الجميع تكون التي أراضي الاجانب
لما يرضى بالنسبة للحالات أو احوال أخرى لهم
أو أكثر خلتا منهم .

البريطانية الدولية فقد ما ترى الحكومة المصرية أن يرضى
للمرافعة المستعمل على غير وجهه فإن يرضى
في المشروع الذي تقدمته الى أن الاستحكام الخاصة
بشق المرافعة كانت ستدس عليها في المساعدة نفسها
فكان يجب ان لا يكون يرضى عليها حكم المساعدة الختامي
بشأن تفسير أو تأويل استعمال المساعدة عند الخلاف
بحسب ميثاق عصبة الأمم .

فأدركني لمناسبات أخرى أن توضح الاحكام
الخاصة بحق المرافعة في اتفاق آخر فيجب احتفاظنا
بالحق للتقدم أن يرضى سراحة في ذلك الاتفاق على
حق الحكومة في الدائن في استنها بدون أن يكون
في هذا النص ابتداء شهر جديد .

(الوقتية رقم ١٥)
بشأنها معاهدة البحر أو مستوفى تشيرون الى
شهادة اللورد ليد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا . لم صورة منها الى حضرة صاحب الجلالة
عبد الملك ثروت باشا :

في الثاني عشر من ديسمبر أن أجب
في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات
مع ثروت باشا . وقد أجب على الاسئلة التي سبق
توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي
أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها
رئيس الوزارة في الجدل حول يوم ٩ نوفمبر . واني
مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا
ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة
تكميلية قبل أن يسلط المجلس جلساته بمناسبة
اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني
ما زلت اتذكر مع دولتي في التصريح الذي بقى
في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن
يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجو
اذا ما أعيد السؤال في اواخر الاسبوع أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

ومن الطبيعي أن يكون ثروت باشا راجيا
في أن يبين بقدر ما يستطيع من الضبط والتحديد
درجة التأيد الذي يستطيع الاعطاء عليه . ومن
جهة أخرى فانه يصدر أن يعرف . وفي من
الوقت والتأكد . للوقت الذي يقفه الأفراد
أو الاغزاب جبال المساعدة . دون أن يدعي أن
هناك مساعدة ودون أن تملن أو تشر روايات
عنها قد خلت من نصيبها من الصحة . وليس هذا الامر
اللائق ولا من شأنه أن يقوى وجوه الاحوال
بالواقعة على المساعدة . أما بما يتعلق بحكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية فإن من اللازم
أن يكون توقيع المساعدة في خلال الاسبوع المقبل
وأن يكون نشرها هنا وفي القطر المصري حوالي
عشرين ديسمبر أي قبل العطلة البريطانية مباشرة .

وأرجو أن تكون هذه الرسالة التفرافية على
ثروت باشا وأن تكون صورة منها مع الاعراب
من رضى في جملة "وجبة" نظرة في مسألة توقيع
المساعدة ونشرها .

بشأنها معاهدة البحر أو مستوفى تشيرون الى
شهادة اللورد ليد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا . لم صورة منها الى حضرة صاحب الجلالة
عبد الملك ثروت باشا :

في الثاني عشر من ديسمبر أن أجب
في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات
مع ثروت باشا . وقد أجب على الاسئلة التي سبق
توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي
أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها
رئيس الوزارة في الجدل حول يوم ٩ نوفمبر . واني
مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا
ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة
تكميلية قبل أن يسلط المجلس جلساته بمناسبة
اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني
ما زلت اتذكر مع دولتي في التصريح الذي بقى
في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن
يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجو
اذا ما أعيد السؤال في اواخر الاسبوع أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

(الوقتية رقم ١١)
بشأنها معاهدة البحر أو مستوفى تشيرون الى
شهادة اللورد ليد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا . لم صورة منها الى حضرة صاحب الجلالة
عبد الملك ثروت باشا :

في الثاني عشر من ديسمبر أن أجب
في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات
مع ثروت باشا . وقد أجب على الاسئلة التي سبق
توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي
أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها
رئيس الوزارة في الجدل حول يوم ٩ نوفمبر . واني
مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا
ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة
تكميلية قبل أن يسلط المجلس جلساته بمناسبة
اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني
ما زلت اتذكر مع دولتي في التصريح الذي بقى
في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن
يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجو
اذا ما أعيد السؤال في اواخر الاسبوع أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

بشأنها معاهدة البحر أو مستوفى تشيرون الى
شهادة اللورد ليد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا . لم صورة منها الى حضرة صاحب الجلالة
عبد الملك ثروت باشا :

في الثاني عشر من ديسمبر أن أجب
في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات
مع ثروت باشا . وقد أجب على الاسئلة التي سبق
توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي
أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها
رئيس الوزارة في الجدل حول يوم ٩ نوفمبر . واني
مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا
ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة
تكميلية قبل أن يسلط المجلس جلساته بمناسبة
اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني
ما زلت اتذكر مع دولتي في التصريح الذي بقى
في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن
يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجو
اذا ما أعيد السؤال في اواخر الاسبوع أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

بشأنها معاهدة البحر أو مستوفى تشيرون الى
شهادة اللورد ليد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا . لم صورة منها الى حضرة صاحب الجلالة
عبد الملك ثروت باشا :

في الثاني عشر من ديسمبر أن أجب
في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات
مع ثروت باشا . وقد أجب على الاسئلة التي سبق
توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي
أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها
رئيس الوزارة في الجدل حول يوم ٩ نوفمبر . واني
مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا
ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة
تكميلية قبل أن يسلط المجلس جلساته بمناسبة
اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني
ما زلت اتذكر مع دولتي في التصريح الذي بقى
في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن
يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجو
اذا ما أعيد السؤال في اواخر الاسبوع أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

بشأنها معاهدة البحر أو مستوفى تشيرون الى
شهادة اللورد ليد بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧
راجيا . لم صورة منها الى حضرة صاحب الجلالة
عبد الملك ثروت باشا :

في الثاني عشر من ديسمبر أن أجب
في مجلس العموم على سؤال بشأن نتيجة محادثات
مع ثروت باشا . وقد أجب على الاسئلة التي سبق
توجيهها الى في هذا الموضوع بأنه ليس في استطاعتي
أن أضيف أي شيء الى التصريحات التي فاه بها
رئيس الوزارة في الجدل حول يوم ٩ نوفمبر . واني
مستعد لتكرار هذه الاجابة اذا رأى ثروت باشا
ضرورة ذلك غير أني قد لا أستطيع اجتناب اجابة
تكميلية قبل أن يسلط المجلس جلساته بمناسبة
اجازة عيد الميلاد . وعليه فاني أفضل أن أقول اني
ما زلت اتذكر مع دولتي في التصريح الذي بقى
في هذا الصدد والذي ينبغي لاسباب واضحة أن
يصدر هنا وفي مصر في وقت واحد . واني لارجو
اذا ما أعيد السؤال في اواخر الاسبوع أن أستطيع
الاجابة عليه على وجه أوفى .

